



PROVISIONAL
A/37/PV.58
12 November 1982
ARABIC



الأمم المتحدة
الجمعية العامة

الدورة السابعة والثلاثون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة الثامنة والخمسين

المعقودة بالمقر ، في نيويورك

يوم الاثنين ، ٨ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٢ ، الساعة ٣٠ / ١٠

الرئيس : السيد هولاي (هنغاريا)
نم : السيد الأشطل (اليمن الديمقراطية)
(نائب الرئيس)

— مسألة السلم والاستقرار والتعاون في جنوب شرقي آسيا [٣٥] (تابع)

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقة باللغات الأخرى ، وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة .
أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية . وينبغي إرسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال اسبوع الى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات
Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services,
مع الحرص على ادخالها على نسخة واحدة room A-3550, 866 United Nations Plaza
من المحضر .

82-63343/A

افتتحت الجلسة الساعة ١١/١٠البند ٣٥ من جدول الأعمال (تابع)مسألة السلم والاستقرار والتعاون في جنوب شرقي آسيا

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود أن أذكر السادة الممثلين بأن قائمة المتكلمين في هذا البند قد قفلت الساعة الحادية عشرة .

السيد ترويانوفسكي (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية) (ترجمة شفوية عن الروسية) : ان الوفد السوفياتي يعتقد أن النظر في هذا البند الخاص بالسلم والاستقرار والتعاون في جنوب شرقي آسيا في هذه الدورة للجمعية العامة جاء في وقته تماما . ان المناقشة البناءة لهذه المشكلة سوف تساعد بلاشك على تطبيع الموقف في ذلك الجزء من العالم الذي كان لسنوات عديدة بؤرة لصراعات خطيرة بما في ذلك صراعات مسلحة .

وفي جنوب شرقي آسيا ، هناك اتجاهان يظهران بوضوح ؛ هناك نهجان لتسوية المشاكل هناك . هناك اتجاه تمثله القوى الاشتراكية في فييت نام ولاو وجمهورية كمبوتشيا الشعبية ينسادي بحسن الجوار والاستقرار والسلم في المنطقة . وتعتبر هذه القوى انه لا توجد بينها وبين جيرانها - اندونيسيا ، تايلند ، سنغافورة ، الفلبين وماليزيا الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرقي آسيا - أية أسباب موضوعية للمواجهة ، وان عدم الثقة والعداء اللذين يؤديان الى النزاعات قد أوجدتهما دسائس القوى الاجنبية التي تسعى طمعة لتحقيق أغراضها الانانية الفردية وتعمل على زيادة تدهور الموقف في هذه المنطقة .

والاتجاه الثاني ، تمثله قوى الامبريالية والهيمنة التي تحاول تغيير الموقف في الهند الصينية . كما تحاول تمزيق بلدان رابطة أمم جنوب شرقي آسيا وبلدان الهند الصينية والايقاع بين بعضها البعض . لقد كانت جمهورية فييت نام الاشتراكية بصفة خاصة فريسة لهجمات ضارية ويعزى اليها بطريقة مزيفة كل أنواع المخططات ضد جنوب شرقي آسيا وتتهم قيادة فييت نام دون سبب "بتعنتها" و"بأنها" معتدية "ب" رفضها "التسوية السلمية للنزاعات ومحاولة العمل على تدهور الموقف في جنوب شرقي آسيا ، وبإيجادها "لمشاكل اللاجئين" وهكذا . . . كما أن سيادة وأمن لاوينتهكان باستمرار من الخارج .

وفي محاولة لبيت بذور النزاع بين بلدان رابطة أمم جنوب شرقي آسيا وجيرانها تسعى دوائر الامبريالية والهيمنة بأن تجعل السبب الجذري للتوتر في جنوب شرقي آسيا هو وجود القوات الفيتنامية في كمبوتشيا ، ولكن ليست لديها أدلة تدعم بها هذا الادعاء الذي لا أساس له تماما . واذا نظرنا الى الموقف في موضوعية فلا نستطيع أن نخفق في أنها ليست كمبوتشيا الشعبية ولا القوات الفيتنامية على أرضها هما اللتان تقومان بالتهديد . بل أن السلم والاستقرار في جنوب شرقي آسيا يضاران بشيء مختلف تماما ، هو محاولات القوى الأجنبية لاطاعة العملية التي لا يمكن عكسها للبعث الوطني في كمبوتشيا واعادة نظام بول بوت الى السلطة الذي يستخدم الآن قنات يتستر وراءه وهو الحكومة الائتلافية المزعومة لكمبوتشيا الديمقراطية .

ان الولايات المتحدة لا تخفي حقيقة أن جنوب شرقي آسيا تشغل مكانا خاصا في خططها الاستراتيجية . ففي صيف هذا العام نشرت صحيفة النيويورك تايمز معلومات عن خطوط البنتاجون التوجيهية الاستراتيجية السرية للسنوات الخمس القادمة . وهذه الخطوط التوجيهية وفقا لما ذكرته الصحيفة تقول ان الولايات المتحدة عليها أن تعزز من وحدة بلدان رابطة أمم جنوب شرقي آسيا

" مع تنمية طاقات ومكانات الدول الأعضاء لدعم قوة الولايات المتحدة من غرب المحيط الهادئ الى المحيط الهندي والخليج الفارسي " . (نيويورك تايمز ، ٢ حزيران / يونيو ١٩٨٢ ، ص - ٣)

ان تعزيز المواقع العسكرية للولايات المتحدة في جنوب شرقي آسيا قد تأكد على وجه الدقة في الزيارة الأخيرة التي قام بها وزير دفاع الولايات المتحدة السيد وينبرجر الى بلدان رابطة أمم جنوب شرقي آسيا لبحث هذه الدول على اتخاذ طريق العسكرية . ان انشاء رأس جسر عسكري في المنطقة هو الرغبة الحقيقية لواشنطن . وهذا واضح للعيان ، ومن ثم فان مشكل الولايات المتحدة اثنا المناقشات الخاصة بشأن ما يسمى بمسألة الموقف في كمبوتشيا قد صور دون جدوى الولايات المتحدة باعتبارها المدافعة عن شعوب جنوب شرقي آسيا . ان الولايات المتحدة وليس غيرها هي المذنبة لازهاق أرواح مئات الآلاف من مواطني فييت نام ولاو وكمبوتشيا ،

والآن تقوم الولايات المتحدة بانتهاج نفس سياسة العدوان والعداء ضد شعوب الهند الصينية .

ومن سوء الحظ فان بعض البلدان الأخرى تتلمق الولايات المتحدة باتباع نفس النهج الذي تسير عليه . وعندما أقول ذلك فان في ذهني مثل استراليا ، على سبيل المثال ، عندما تحدث في هذه المناقشة التي دارت في ٥ تشرين الثاني / نوفمبر الماضي ، فهاجم سياسة فييت نام وحاول أن يثير الشك في العلاقات بين الاتحاد السوفياتي وفييت نام . ان ما قاله أعطى الانطباع بأنه يحكم على طبيعة العلاقة بين البلدان الاشتراكية على أساس خبرته الخاصة عن العلاقات بين بلده والولايات المتحدة .

ان الاتحاد السوفياتي وفييت نام تربطهما علاقات الصداقة الوثيقة والتعاون الشامل القائم على المساواة والاحترام المتبادل . وقد قدم الاتحاد السوفياتي كل أنواع المساعدة الى شعب فييت نام في نضاله من أجل الاستقلال الوطني والحرية ضد العدوان الخارجي . وحتى الآن ، فان الاتحاد السوفياتي يساعد فييت نام في استعادة الاقتصاد الذي دمر خلال الحرب وتنفيذ الخطط لمزيد من تنمية هذا البلد . ونحن نؤيد كل التأييد السياسة الخارجية الحبة للسلم لفيت نام التي تهدف الى انشاء منطقة سلم وتعاون في جنوب شرقي آسيا . وبالنسبة الى استراليا فكمسا نعلم أنها بناء على تعليمات من الولايات المتحدة أرسلت قواتها الى فييت نام للمشاركة في الحرب العدوانية التي شنتها الولايات المتحدة على شعب فييت نام . وهذه هي الطريقة التي تصرفتم بها استراليا في الوقت الذي أدانت فيه الأغلبية الساحقة من الدول أعمال الامبريالية الامريكية . ومن الواضح ان استراليا لم تتعلم الدرس المناسب من انتصار الشعب الفيتنامي وتواصل اتباعها لسياسة الولايات المتحدة الامريكية المعادية لشعوب الهند الصينية وهي حقيقة عكسها بوضوح البيان الذي ادلى به مثل استراليا الذي أشرت اليه من قبل .

ويمكن للمرء أن يستنتج أنه لتحسين الموقف في جنوب شرقي آسيا ، فان ما نحتاجه بصفة اساسية هو تحقيق مطلب رئيسي وهو وقف التدخل الاجنبي في الشؤون الداخلية للمنطقة . ان فييت نام ولاو وكمبوتشيا تستخدم مكاسب نضالها الصعب الطويل من أجل السلم والاستقلال ، في تنفيذ خططها للتعمير الوطني وتنمية اقتصادياتها وانشاء علاقات اجتماعية

(السيد ترويانوفسكي ، اتحاد
الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية)

جديدة طادلة . وطبيعة سلطة الشعب القائمة في هذه البلدان حاليا هي التي تستبعد أى نوع من العداء ضد الدول المجاورة . ان السياسة الخارجية لهذه الدول موجهة الى ضمان السلم والاستقرار في المنطقة ، وقد وردت هذه السياسة في دستورى جمهورية فييت نام الاشتراكية وجمهورية كمبوتشيا الشعبية وفي المعاهدات الثنائية للصدقة والتعاون بين فييت نام ولاوسين فييت نام وكمبوتشيا وفي غيرها من الوثائق الرسمية لجمهورية فييت نام الاشتراكية وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وجمهورية كمبوتشيا الشعبية .

ودليل مقنع على اهتمام بلدان الهند الصينية ، في خلق جو من حسن الجوار في جنوب شرقي آسيا يتمثل في اقتراحاتها التي تقدمت بها مؤخرا والتي صيغت وتمت الموافقة عليها فسي المؤتمر السادس لوزراء الخارجية الذي عقد مؤخرا وحضرته لاو وفيت نام وكموتشيا ، في ٦ و ٧ من تموز/يوليه هذا العام في مدينة هوشي منه . وهذه الاقتراحات قدمت ووردت في رسالة للسيد فويني سيوسوت ، نائب رئيس مجلس الوزراء ، ووزير خارجية جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية في ١٥ ايلول /سبتمبر الى وزراء خارجية الدول الأعضاء في رابطة أم جنوب شرقي آسيا ، وقد وردت هذه في الوثيقة A/37/477 .

يليد الاتحاد السوفياتي تطلبا المبادرة البناءة التي تقدم بها وزراء خارجية لاو وفيت نام وكموتشيا وتمثل احدى المزايا الاساسية لهذه الاقتراحات في انها تمهد الطريق للمباحثات بشأن تطبيع الموقف في جنوب شرقي آسيا . وكما أكد على ذلك ليونيد اليتش برجنيف :

" ان اقامة حوار بين بلدان الهند الصينية ومجموعة رابطة أم جنوب شرقي آسيا

ستدعم كثيرا قضية الحفاظ على السلم وتعزيزه في جنوب شرقي آسيا " .

والمحفل المناسب لدراسة وتسوية مشكلات المنطقة على أساس الاحترام المتبادل والمصالح

المشروعة للجميع والمساواة دون أي تدخل خارجي ، هو المؤتمر الدولي لجنوب شرقي اسيا ، الذي اقترحه لاو وفيت نام وكموتشيا . ونود ان يوجه الاهتمام الى ان هذا الاقتراح يأخذ في الاعتبار وجهات نظر رابطة أم جنوب شرقي اسيا التي تشعر بأن المطلوب لدراسة وتسوية المشاكل ليس مجرد اجتماع اقليمي لمجموعتين من البلدان ، بل مؤتمر أوسع وأعم .

ومن الصعب أن نبالغ في اهمية خلق جو من الثقة بشأن الاقتراح المقدم من جمهورية

كموتشيا الشعبية بهدف انشاء مناطق أمن على كلا جانبي الحدود بين تايلند وكموتشيا ، لأن هذا سوف يكون عاملا هاما في تنظيم العلاقات بين بلدان الهند الصينية وتايلند . ولقد أبدت كموتشيا مرونة كبيرة في هذا الأمر ، تمثلت في ان تايلند عندما لم توافق على اقتراح سابق بانشاء منطقة منزوعة السلاح على طول الحدود ، أعربت كموتشيا عن استعدادها لانشاء منطقة أمن

تتواجد فيها القوات المسلحة لكموتشيا وتايلند فقط بحيث لا تكون هناك قوات فييتنامية في المنطقة .

(السيد ترويانوفسكي ، اتحاد
الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية)

وفي نفس الوقت ، وبطبيعة الحال ، لن يسمح في هذه المنطقة بوجود عصابات بول بوت المسلحة ولا الرجعيين الآخرين من الخمير على الجانب التايلندي من الحدود . ان الطبيعة الجادة والعملية لهذا الاقتراح تأكدت من أن جمهورية كموتشيا الشعبية أعلنت عن استعدادها لتوقيع اتفاقية بشأن هذه المسألة تكون خاضعة للمراقبة الدولية . ويجب الاعتراف بأن الاقتراح الخاص بإنشاء منطقة منزوعة السلاح أو منطقة أمن على الحدود بين تايلند وكموتشيا هو تأكيد واضح على أنه ليست كموتشيا ولا فييت نام ، على أية حال ، هما اللتان تهددان أمن تايلند أو أمن أي بلد آخر في هذه المنطقة .

ان حكومي فييت نام وكموتشيا قد أكدتا على نيتهم الطيبة ورفضتهما الصادقة في تطبيع الموقف في جنوب شرقي اسيا وتحسين العلاقات مع البلدان المجاورة ليس فقط في اقتراحاتهما بل ايضا في أعمالهما . وفي تموز/يوليه من هذا العام سحبنا بعض القوات الفيتنامية من كموتشيا . وفيما يتعلق بموضوع وجود القوات الفيتنامية في كموتشيا يجب أن يلاحظ مرة أخرى ، انه كانت هناك بيانات متكررة من جانب قادة جمهورية كموتشيا الشعبية وجمهورية فييت نام الاشتراكية بأن القوات الفيتنامية سوف تسحب شريطة وقف الصين لأنشطتها التخريبية ونزعها لسلاح عصابات بول بوت وغيرها من الخمير الرجعيين .

ومن غير الواقعي أن نطالب بسحب المزيد من القوات الفيتنامية من أراضي كموتشيا ، بينما تحول في نفس الوقت دون خلق الظروف التي تجعل من هذا السحب أمرا ممكنا . وما له أهمية قصوى ان بلدان الهند الصينية قد أعلنت مرة أخرى عن استعدادها لاستعادة العلاقات الطبيعية مع جمهورية الصين الشعبية . وقد تأكد هذا في الاقتراح بتوقيع اتفاقات ثنائية أو متعددة الأطراف بشأن التعايش السلمي مع الصين . ومثل هذه الخطوة بالطبع سوف تكون اسهاما هاما في تعزيز السلم والاستقرار في جنوب شرقي اسيا .

نحن نؤيد موقف بلدان الهند الصينية بشأن هذه الخطوة . وفي هذا الصدد فإن السيد ليونيد اليتش برجنيف رئيس دولتنا قال في بيان القاہ في ٥ تشرين الاول / اكتوبر تكريما لزيارة وفد من حكومة جمهورية فييت نام الاشتراكية :

"اننا هنا نشترك في اسلوب واحد . نحن متحدون وننادى بعلاقات حسن الجوار العادية مع الصين والصداقة مع الشعب الصيني . هذا هو موقف مؤتمرات الحزب الشيوعي بالاتحاد السوفياتي والحزب الشيوعي لفييت نام . واننا نسعى بصفة مستمرة لانتهاج هذه السياسة . وليس هذا بالأمر السهل ، اذا ما أخذنا في الاعتبار عبء الماضي ، ولكننا نشعر انه أمر ممكن ، اذا ما تناولنا الموضوع بهدوء و دون تحيز وعلى أساس الاحترام الصادق الأصيل .

"ونحن على أية حال نحيد اقامة مثل هذه العلاقات " .

اننا على اقتناع عميق بأنه لا توجد مشكلة في جنوب شرقي اسيا لا يمكن ايجاد الحل لها على مائدة المفاوضات . وقد لوحظت مؤخرا ، بعض التحولات الايجابية في جنوب شرقي اسيا فهناك مثلا الزيارات التي قام بها السيد نغوين كوساش وزير خارجية فييت نام الى سنغافورة وبورما وملايزيا وتايلند في تموز/يوليه من هذا العام أوضحت انه رغم الاختلافات في الاساليب فان هناك مجالات تتفق فيها مواقف الأطراف ، وهناك أمل عام في مواصلة الحوار وجعل جنوب شرقي اسيا منطقة سلم واستقرار وتعاون . ونلاحظ كذلك بارتياح ان جميع بلدان المنطقة تبدي ادراكا عاما لا مكان تسوية المشاكل التي تفصل بينها بالوسائل السياسية وحدها .

وما لا ريب فيه ان المشاورات الراهنة والحوار بين بلدان المنطقة هما عنصران هامان في التسلسل الذي سيفضي الى التفهم المشترك والثقة . ومن واجب الأمم المتحدة أن تبذل قصارى جهدها من أجل تشجيع هذه العملية . وهؤلاء الذين يهتمون بالفعل بتعزيز الأمن والسلم الدولي وتطبيع الموقف في جنوب شرقي اسيا يجب ألا يفعلوا شيئا قد يعوق الحوار بين بلدان الهند الصينية وبلدان رابطة أمم جنوب شرقي اسيا . وسيواصل الاتحاد السوفياتي من جانبه بذل كل المستطاع لضمان تحول منطقة جنوب شرقي اسيا الى منطقة سلم واستقرار وتعاون .

السيد صابرامانيان (ماليزيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : نجد أن الجمعية

العامّة تضطرّ للدورة الثالثة على التوالي لبحث البند المعنون " مسألة السلم والاستقرار والتعاون في جنوب شرقي آسيا " . وكما قلنا مرارا وتكرارا من قبل ، ان ماليزيا لا تواجه صعوبة في تأييد الهدف الوارد في هذا البند ، لأننا جميعا نطمع ونحلم بالسلم والاستقرار والتعاون في منطقتنا . ونحن نعتز أن منطقتنا تتألف أساسا من دول صغيرة اهتمت بها الأساسي يتمثل في أن تطعم الملايين لكسي تكفل حياة أفضل للأجيال القادمة . لقد استعمرنا جميعا ، ولنا خبرة طويلة في مختلف الاضطرابات السياسية ، وينبغي علينا جميعا أن نوجه أنفسنا الآن نحو بلوغ هدف السلم والأمن والتعاون في جنوب شرقي آسيا .

وتعترف ماليزيا دائما بأنه ليس هناك من بديل آخر للمستقبل الا أن نقيم صرحا للسلم والوثاق بين دول المنطقة . وجنوب شرقي آسيا منطقة تقع على مفترق الطرق بين المحيط الهندي والمحيط الهادي ، حباها الله بموارد طبيعية من كل نوع ، مثل المطاط الطبيعي ، والقصدير ، وزيت النخيل ، والنفط ، والغاز الطبيعي ، وهذا قليل من كثير . ومن حيث الموارد البشرية ، ان للمنطقة ككل سكانا يزيد عددهم على ٣٠٠ مليون نسمة ، يشتركون جميعا في قيم مشتركة وتطلع عميق الجذور في تقاليد آسيا الغنية .

بالموارد المتاحة لدينا ، ان الامكانيات الاقتصادية للمنطقة امكانيات هائلة بالفعل . واذا توفرت الارادة السياسية وصدق الرغبة ، فانه يمكننا أن نقيم صرحا من التعاون يمكن أن يحسدنا عليه الجميع . اننا في رابطة أم جنوب شرقي آسيا - وقد اعترفنا به هذه الامكانية - اتخذنا المبادرة الضرورية لمحاولة اقامة منطقة السلم والحرية والحياد في جنوب شرقي آسيا (زوبفان) . وهذه المنطقة للسلم - من وجهة نظرنا - سوف تخلق الظروف التي تؤدي الى اقرار السلم والاستقرار ، والقضاء على المنافسة بين الدولتين العظميين الرئيسيتين للحصول على مناطق نفوذ ، مما يحول دون دخول المنطقة - مرة أخرى - في صراعات ليست من اختيارنا . ولكي تنجح منطقة السلم والحرية والحياد هذه في جنوب شرقي آسيا ، ينبغي أن يجرى التقدير الحقيقي للقيود الأساسية فيما بين دول المنطقة ، وأيضا للقيود الواقعة من خارج المنطقة .

وينبغي أن يكون لدينا استعداد لنرقى الى مستوى المُثل العليا ومبادئ العلاقات الدولية ، ومن بينها حرمة السيادة الوطنية ، وسلامة الأراضي ، وعدم استخدام القوة ، والتسوية السلمية للمنازعات . هذه هي العناصر الأساسية التي تكفل تطوير الثقة المتبادلة بيننا قبل التوصل الى أى اتفاق على الاطلاق ، أو أية خطة يمكن أن توضع بشأن المستقبل ودون توفر هذه العناصر ، فان أى تفهم أو اتفاق يتم التوصل اليه ، لا يمكن أن نتوقع منه أن يكون تفهما أو اتفاقا دائما أو مستمرا .

علينا أيضا أن نأخذ في الاعتبار القيود الخارجية ، اذا كان ذلك من شأنه أن يكفل السلم والوثام في المنطقة . وقبل كل شيء لا يمكننا أن ننكر أننا نعيش في عالم يتسم بالتكافل والتعقيد . وينبغي أن نعترف بالمصالح المشروعة للآخرين في جنوب شرقي آسيا على قدم المساواة . ان المواقف التي تتسم بالمواجهة ، أو اتخاذ جانب أو آخر في الصراعات بين الدولتين العظيمين الرئيسيتين ، لا يعتبر أمرا مفيدا للمصالح طويلة الأجل في المنطقة . وفي حقيقة الأمر ، ان مثل هذه السياسة يمكن أن تؤدي الى اشاعة الفرقة ، وسوف تزعج بالمنطقة - مرة أخرى - في مواجهات وصراعات . ان نجاح منطقة السلم والحرية والحياد في جنوب شرقي آسيا في المستقبل لن يتأتى الا على أساس اعترافنا بهذه القيود المفروضة على التضامن الاقليمي ، والتكافل ، والاعتراف بالمصالح المشروعة للآخرين ، والالتزام المحدد بالابتعاد عن التنافس بين الدولتين العظيمين الرئيسيتين . بهذا وحده يمكننا أن نمهد الطريق للتعاون الاقليمي المجدى في المجالات الاقتصادية والاجتماعية وغيرها ، وأن نبني منطقة تتسم بالسلم والاستقرار والرفاهية الحقيقية * .

لهذه الأسباب ، من الضروري أن يحسم الصراع والتوتر الناشئين عن الموقف في كمبوتشيا بأسرع وقت ممكن ، اذا كنا نرغب في أن يسود السلم والاستقرار الدائم في المنطقة . ان الحل السياسي لمشكلة كمبوتشيا وفقا لاعلان المؤتمر العالمي لكمبوتشيا أمر حيوى لتعزيز مفهوم منطقة السلم والحرية والحياد في جنوب شرقي آسيا ، وتحقيق أهدافها .

* تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد الأشطل (اليمن الديمقراطية) .

لقد نشأت المشكلة في كمبوتشيا نتيجة تجاهل فبيت نام الكامل للمعايير والأعراف المقبولة التي تحكم العلاقات بين الدول ، وهذا يعتبر المصدر الرئيسي للتوتر الذي يواجهه المنطقة الآن . هل يمكننا أن نتحدث بصدق عن السلام بينما تنتهك سيادة واستقلال وسلامة أراضي دولة في المنطقة ؟ اننا نعرف جميعا أنه يوجد حتى اليوم ما يربو على مائتي ألف جندي فييتنامي يمثلون أضخم تجمّع لقوى الغزو في العالم ، ويحتلون تلك الدولة التعيسة . ونعرف جميعا أيضا أنه رغم النداءات المتكررة من قبل المجتمع الدولي ، فان كمبوتشيا لا تزال يحكمها نظام وضعته واقامته هذه القوى الغازية . ألا يعتبر من المتناقضات أن نتحدث عن الأمن والتعاون ، بينما يحرم شعب كمبوتشيا من حقه الأساسي في أن يختار مصيره بنفسه ، بعيدا عن التدخل والقسر . في حقيقة الأمر ، اذا كنا جميعا نرغب في أن نتناول بصورة واقعية مسألة السلم والاستقرار والتعاون في منطقتنا ، فانه ينبغي القضاء على هذا الصراع في كمبوتشيا ، وهو السبب الأساسي للتوتر الحالي وعدم الاستقرار .

في مجال مناقشة هذا البند ، أشارت بعض الوفود الى التوصيات التي وردت في الاعلانات المختلفة لحركة عدم الانحياز بشأن جنوب شرقي آسيا ، والتي ناشدت فيها دول المنطقة أن تجرى حوارا يؤدي الى حسم الخلافات فيما بينها . ومرة أخرى ، ان وفد بلادى لا يواجه صعوبة ازاء هذا ، الا أن لدينا تعقبات عديدة فيما يتعلق بهذا الاقتراح . أولا ، ان البيان المشار اليه قد اقتبس منه بصورة انتقائية بغية اشاعة اللبس بين اولئك الذين ليسوا على دراية به . ان اعلان مؤتمر وزراء خارجية بلدان عدم الانحياز المعقود في نيودلهي ، بينما يناشد الدول أن تجرى حوارا ، فانه اشار أيضا الى انسحاب القوات وحق تقرير المصير لشعب كمبوتشيا . واذا كانت توصيات نيودلهي نفذت برمتها ، لكانت العقبة الأساسية أمام السلام والاستقرار والتعاون في جنوب شرقي آسيا ، وهي مشكلة كمبوتشيا - ولا شيء غيرها - قد ازيلت تماما .

أشارت عدة وفود الى عقد المؤتمر الاقليمي الذي اقترحته فبيت نام لحل القضية الكمبوتشية . وهذا الاقتراح - من وجهة نظر وفد بلادى - اقتراح غامض وغير عملي ، لأنه

يتجاهل مصدر التوترات في جنوب شرقي آسيا الذي جاء نتيجة استمرار وجود قوات أجنبية في كمبوتشيا . وبالتالي ، فإن هذا الاقتراح لا يعد وأن يكون عملية دعائية للابقاء على الوضع الراهن ولخلط قضية كمبوتشيا مع غيرها من القضايا الأخرى . لقد أقرت فييت نام ذاتها دائما البعد الدولي لمشكلة كمبوتشيا ، وإذا ما أخذنا هذا العامل في الاعتبار ، ألا يعتبر من الأفضل - بالنسبة لفييت نام - أن تشارك في المؤتمر الدولي المعني بكمبوتشيا كما طالبت قرارات الجمعية العامة ؟

قبل أن أختتم حديثي ، يود وفد بلادى أن يكرر نداءنا الى فييت نام لكي تستجيب للجهود المستمرة من قبل المجتمع الدولي لتحقيق حل سياسي عادل وشامل لمشكلة كمبوتشيا . فقط عندما نحل مشكلة كمبوتشيا بما يرضي جميع الأطراف المعنية ، فإنه يمكن لظروف السلم والاستقرار والتعاون أن تسود جنوب شرقي آسيا . وفي ذلك الوقت وحده سيكون النظر في البند الذي تنظره الجمعية العامة الآن واردا .

السيد أوت (الجمهورية الديمقراطية الألمانية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) :

في النظر في مسألة جعل السلام الدولي أكثر أمنا واستدامة ، يجب أن تعزى دلالة خاصة الى جميع الخطوات المؤدية الى تحسين التعاون البناء على المستوى الاقليمي . ولا شك ، على الاطلاق ، أن هيكل الأمن الدولي لن يكون مستقرا الا عندما تستقر كل أجزائه . وهذا ينطبق على افريقيا وكذلك على امريكا اللاتينية ، وعلى جنوب شرقي آسيا ، واوروبا .

ومن الضروري أن نعتبر الحقائق غير قابلة للعكس ، بدلا من أن نفكر في أهداف غير واقعية . ومن الضروري أن نعترف بسيادة الدول الأطراف ومصالحها المشروعة ، بدلا من التدخل في شؤونها الداخلية . ومن الضروري أن نقرب من بعضنا البعض ، وأن نطرح جانبا مسائل الفرقة ، بدلا من الاصرار على شروط مسبقة لمباشرة الحوار .

لقد مر ما يقرب من أربعة عقود كانت فيها هذه المنطقة احدي بؤر الصراع في العالم . ولوقت طويل تحملت شعوب الهند الصينية النير الاستعماري فوق كاهلها . وقد حصلت فييت نام ولاو وكمبوتشيا على حريتها واستقلالها بعد نضال طويل وتضحيات ضد المعتدين الغرباء والرجعية الداخلية . وان انتصاراتها قد عززت قوى التقدم الاجتماعي بدرجة كبيرة . وخلقت هذه الانتصارات الشروط الأساسية لتشكيل العلاقات بين دول جنوب شرقي آسيا على أساس التعايش السلمي .

ان القوى الرجعية ، مع ذلك ، تحاول ما في وسعها الحيلولة دون تحسن الموقف في جنوب شرقي آسيا . وتنتهز كل فرصة لكي تتدخل في الشؤون الداخلية للدول في هذه المنطقة . انها تبث عدم الثقة بين الشعوب وتضع العقبات الكأداء في هذا الجزء من العالم . وهؤلاء الذين أحدثوا معاناة بالغة وكارثة بالهند الصينية باستخدام النابالم ، وبالغارات الجوية الوحشية واستخدام الأسلحة الكيميائية ، والذين أثاروا حربهم العدوانية القذرة ضد فييت نام احتجاجا في كل ارجاء العالم ، والذين اقترفوا ما أدى الى معاناة عشرات الآلاف من اللاجئين في الهند الصينية ، هم الذين يحاولون اليوم مرة أخرى اذكاء التوترات .

ان التطورات الأخيرة في جنوب شرقي آسيا قد أوضحت أن قوى الامبريالية لا تمتنع عن اتباع أهدافها العدوانية الموجهة ضد المصالح الوطنية للدول في هذه المنطقة . وان ما تسمى بمسألة كمبوتشيا قد أثرت بطريقة مصطنعة وأسيء استخدامها لزيادة الخلافات والصراعات . وفي هذا الصدد ، لا يوجد افتقار لمحاولات اساءة استخدام الأمم المتحدة لخدمة هذه الأهداف التي تناقض ميثاقها . وان انشاء ما يسمى بالحكومة الائتلافية من التجمعات المناهضة للثورة سوف يفتح فصلا جديدا في سياسة التدخل الامبريالية . وتوحيد هذه القوى الرجعية موجه ضد التنمية التقدمية لجمهورية كمبوتشيا الشعبية . وسوف يجعل حل المشاكل في جنوب شرقي آسيا أمرا متعذرا .

ان كل تدخل من الخارج سوف يخدم هذه القوى التي تحاول أن تفرض على شعوب جنوب شرقي آسيا ارادتها الخارجية . وعليها أن تأخذ في الاعتبار ، مع ذلك ، ان الشعوب قد تعلمت الدرس من الخبرة التي اكتسبتها من مواجهة سياسة الامبريالية القائمة على القمع والعنف في الماضي .

ان آثار الاستعمار ، ونتائج عقود من الحرب وكذلك الكوارث الطبيعية هي عبء جسيم على شعوب الهند الصينية . والمشاكل المعقدة في مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية لا تزال تنتظر الحل ، ومهام هامة لا بد من الوفاء بها . وتحقيق كل هذا يتطلب السلم ويتطلب العلاقات المستقرة البناءة مع البلدان المجاورة وكذلك المساعدة الانسانية الدولية .

ان الروابط الاقتصادية والسياسية والثقافية الوثيقة قد وجدت دائما بين دول جنوب شرقي آسيا . وفي المستقبل كذلك يمكن لهذه الروابط أن تضطلع بدورها في تنمية علاقات الصداقة المفيدة بين دول المنطقة . ولكن هذا لا يمكن تحقيقه الا في ظل ظروف السلام ووقف أى تدخل من الخارج . وشعوب هذه المنطقة . وحدها هي القادرة على حل مشاكلها . لقد حان الوقت لتنمية حوار بناء بين الأطراف المعنية ، بصبر واحساس بالواقعية والمسؤولية من جميع الأطراف . ومن الضروري تحاشي كل الأنشطة التي يمكن أن تعقد الموقف أكثر مما هو عليه .

وترى الجمهورية الديمقراطية الألمانية أن الاقتراحات التي قدمها المؤتمر السادس لوزراء خارجية الهند الصينية في تموز/يوليه ١٩٨٢ تعتبر أساسا طيبا لتنمية السلم ، والاستقرار ، والتعاون في جنوب شرقي آسيا . وتمثل هذه المقترحات بدلا معقولا لسياسة المواجهة في جنوب شرقي آسيا التي تدفعها قوى الامبريالية . وهي تتضمن تلك العناصر ونقاط البدء اللازمة للتفاهم وتخفيف حدة التوترات . وهذه المبادرات تهدف الى خلق جو من الثقة وتعزيز الحوار . وابرام الاتفاقيات الثنائية أو المتعددة الأطراف بشأن التعايش السلمي ، وكذلك عقد مؤتمر دولي معني بجنوب شرقي آسيا ، سوف تكون لهما آثارهما الايجابية ، ولاشك ، بشأن الموقف في المنطقة .

ان الجمهورية الديمقراطية الألمانية تؤيد كل مبادرة تهدف الى تسوية المسائل المختلف عليها بالمفاوضات . ولذلك ، فانها تؤيد تماما الاقتراحات التي قدمتها جمهورية فييت نام الاشتراكية ، وجمهورية كمبوتشيا الشعبية ، وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وهذه الدول تسعى جاهدة من أجل مواصلة الحوار مع بلدان رابطة أمم جنوب شرقي آسيا لصالح علاقات حسن الجوار وأمن كل دول المنطقة . ولذلك فلا بد من بذل كل ما هو ضروري لبدء هذه العملية دون تدخل من الخارج .

لقد حان الوقت كذلك لأن تعرب كل الدول عن استعدادها وارادتها للدخول في مفاوضات بناءة لصالح كل شعوب جنوب شرقي آسيا . وأن بيانات ممثلي دول رابطة أمم جنوب شرقي آسيا بشأن التطبيع يجب أن يواكبها العمل الحقيقي .

وان بلدي على استعداد لأن يسهم في تحسين المناخ السياسي ، وتعزيز السلم ، وانشاء علاقات حسن الجوار بين دول جنوب شرقي آسيا . ان معاهدة الصداقة التي تربط الجمهورية الديمقراطية الألمانية وجمهورية كمبوتشيا الشعبية تؤكد الالتزام

" بتعزيز ودعم السلم والأمن في اوروبا ، وآسيا ، وفي كل أنحاء العالم وبالإسهام في تنمية وتوسيع العلاقات بين الدول ذات الأنظمة الاجتماعية المختلفة استنادا الى مبادئ التعايش السلمي وتمشيا مع أغراض ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة " .

السيد لنغكنغ (الصين) (ترجمة شفوية عن الصينية) : منذ بضعة أيام مضت اعتمدت الجمعية العامة مرة أخرى قرارا بشأن " الحالة في كمبوتشيا " ، وهو القرار الذي تقدمت به رابطة أمم جنوب شرقي آسيا ودول أخرى بأغلبية ساحقة قوامها ١٠٥ صوتا . والقرار ٣٧ / ٦ ، شأنه شأن القرارات الأخرى التي اعتمدت بشأن نفس المسألة في دورات ثلاث سابقة ، لا يعكس فقط آمال دول جنوب شرق آسيا ، وغالبية الدول الأعضاء في منظمنا ، في عودة السلم والاستقرار والأمن الى المنطقة ، ولكنه يشير أيضا الى لب المشكلة . ونجد في الوقت الراهن أن أكبر عقبة أمام تحقيق السلم والاستقرار والتعاون في جنوب شرقي آسيا ، هي الغزو المسلح والاحتلال العسكري لكمبوتشيا من جانب بلد أجنبي . ومن الواضح انه لا يمكن أن يتأتى السلم والاستقرار في جنوب شرقي آسيا ، ما لم تتم إزالة هذا السبب الأساسي للتوتر في المنطقة . ولقد أوضحت المناقشة بشأن " الحالة في كمبوتشيا " والتصويت على القرار ٣٧ / ٦ انه قد تم الاعتراف بهذه الحقيقة من قبل عدد متزايد من الدول . ومع ذلك ، فقد حاولت السلطات الفيتنامية متعمدة ، منذ وقت مضى ، أن تشير البلبلة حول القضية ، ففي الوقت الذي تتلمص فيه من الحقيقة الأساسية المتمثلة في احتلال فييت نام لكمبوتشيا ، تقدم عددا من الحجج الواهية . فتارة تعزو التوتر في المنطقة الى الخلافات بين مجموعتين اقليميتين هما رابطة أمم جنوب شرقي آسيا ، ودول الهند الصينية ، وتارة أخرى تصفه بأنه مسألة متصلة بالعلاقات بين الصين ودول الهند الصينية ، فهي تنتقل من ادعاء الى آخر بسرعة غريبة ، لدرجة انها لا تستطيع أن تبرر ما تفعله . ان احتلال فييت نام العسكري لكمبوتشيا لا ينتهك فحسب سيادة هذا البلد وسلامته الاقليمية ، لكنه يتهدد بالخطر السلم والاستقرار في جنوب شرقي آسيا . وفي السنوات الأخيرة ، دأبت القوات الفيتنامية على انتهاك حرمة أراضي تايلند عبر الحدود الكمبوتشية ، مسببة بذلك خسائر جسيمة في أرواح وممتلكات السكان على حدود تايلند . فضلا عن ذلك ، أدى غزو فييت نام لكمبوتشيا الى فرار مئات الآلاف من الكمبوتشيين اللاجئين الى تايلند . وهذا لا يهدد أمن تايلند وينتهك أراضيها وسيادتها من الناحية العسكرية فحسب ، لكنه يضيف أيضا أعباء ثقيلة على اقتصادها .

لقد هدد أحد القادة الفيتناميين بصفاقة أثناء الزيارات التي قام بها مؤخرا لبلدان رابطة أم جنوب شرقي آسيا ، بأنه اذا استمرت بلدان رابطة أم جنوب شرقي آسيا في تأييد الحكومة الائتلافية لكمبوتشيا الديمقراطية ، فستكون فييت نام على استعداد لأن تظل في مواجهة مع هذه البلدان لأمد طويل ، لخمس سنوات أو حتى لعشرين سنة . واذا ما استمرت بلدان أم جنوب شرقي آسيا في المقاومة فان فييت نام سوف تنتقم . كما قال أيضا انه طالما استمر ما أسماه بالتهديد الصيني ، فستبحث فييت نام موضوع السماح للاتحاد السوفياتي بأن يقيم قواعد عسكرية في فييت نام . وهذا الحديث العنيف الصاخب ليس سوى تهديد ووعيد من جانب السلطات الفيتنامية . ففي واقع الأمر ، قد سمحت فييت نام منذ وقت طويل فعلا ، لهذه الدولة العظمى بأن تستخدم القواعد العسكرية في فييت نام وكمبوتشيا . ويرتبط عد وان فييت نام وتوسعها في الهند الصينية ، ارتباطا وثيقا باستراتيجية هذه الدولة العظمى للزحف نحو الجنوب . وهكذا ، تظهر الحقائق بجلاء من ذا الذي يهدد بالفعل السلم في جنوب شرقي آسيا .

ويحاول مقد موبند جدول الأعمال الخاص بمسألة السلم والاستقرار والتعاون في جنوب شرقي آسيا ، أن يتهربوا من القضية الأساسية المتمثلة في غزو فييت نام لكمبوتشيا بأن ينخرطوا في محادثات فارغة عن السلم والاستقرار . وهذا لا يؤدي سوى الى كشف عدم الاستعداد للتخلي عن التوسع ، والافتقار التام الى الرغبة المخلصة في دعم وتعزيز السلم في جنوب شرقي آسيا . اذ كيف يمكن أن يتحقق التعاون بين بلدان جنوب شرقي آسيا ، في الوقت الذي لم تتم فيه ازالة خطر الغزو ولم يؤمن السلم والاستقرار ؟

وتنتهج الصين دوما سياسة خارجية تتسم بالسلم . ونحن نؤيد مقترح رابطة أمم جنوب شرقي آسيا بشأن اقامة منطقة سلم وحرية وحياد في جنوب شرقي آسيا ، كما نؤيد بلدان هذه المنطقة في تعزيز تعاونها عن طريق المشاورات على أساس التعامل على قدم المساواة . ان الصين في تأييدها للنضال المشروع للشعب الكمبوتشي ضد العدوان الفيتنامي ، تنطلق من موقفها القائم على حماية المبادئ الأساسية لميثاق الأمم المتحدة ، وقواعد العلاقات الدولية ، ومعارضة الهيمنة ، وحماية السلم في آسيا وفي العالم بأسره . أما بالنسبة لماهية

النظام السياسي أو نوع الحكومة التي يمكن أن تختار كمبوتشيا اقامتها على اثر انسحاب القوات الفيتنامية ، فهذا أمر يدخل تماما ضمن الشؤون الداخلية لكمبوتشيا ، ويجب أن يترك أمر تقريره للشعب الكمبوتشي نفسه .

وترغب الحكومة الصينية في أن ترى كمبوتشيا غدا ، ان لم يكن اليوم ، بلدا مستقلا سالما محايدا غير منحاز . فالصين لا تسعى لتحقيق مصالح أنانية على حساب مسألة كمبوتشيا ولا تنوى أن تدرج كمبوتشيا في منطقة نفوذها المفترضة . لكن ما تؤمل فيه الصين فقط هو أن تبقى كمبوتشيا - بعد أن تستعيد استقلالها وحريتها - على العلاقات الودية وعلاقات حسن جوار مع جميع جيرانها ، بما في ذلك فيت نام .

أما فيما يتعلق بالعلاقات الصينية الفيتنامية ، فلا توجد عقبات تعترض سبيل هذه العلاقات من الجانب الصيني . فالشعب الصيني يحتفظ بعلاقات تقليدية ودية مع الشعب الفيتنامي . ونحن نود الحفاظ على هذه الصداقة وتطويرها ، وذلك فقط اذا ما أحجمت السلطات الفيتنامية عن سياسات العدوان والتوسع التي تنتهجها ، وسحبت جميع قواتها من كمبوتشيا ، وتخلت عن معاداتها للصين ، هنا يمكن تطبيع العلاقات بين الصين وفيت نام فورا . وفيت نام تسمي هذا شرطا مسبقا لكنه على النقيض من ذلك ، يبين اننا نتمسك بالمبادئ ونخلص لها . وتقول فيت نام انها تريد مفاوضات دون شروط مسبقة . لكن هذا ببساطة غير صحيح ، فهي تريد أن تتخلى الصين عن مبادئها وأن تدعن لهيمنة فيت نام الاقليمية أو تقبلها ، بينما تواصل فيت نام سياساتها المناهضة للصين دونما توقف . وبطبيعة الحال ، لن تقبل الحكومة الصينية هذه الشروط . أما فيما يتعلق بادعاءات ممثل فيت نام ، بأن الصين تحتل أراضي غير أراضيها ، فهذه بكل بساطة مزاعم سخيفة للغاية ، ولا تستحق حتى أي تفنيد .

ان سلطات فييت نام عاجزة الآن عن التقدم في حربها العداونية ضد كمبوتشيا . وأصبحت منعزلة بصورة متزايدة في الساحة الدولية ، تواجه صعوبات اقتصادية داخلية تزداد باستمرار . ويشعر شعبها بالامتعاض بسبب الأعباء الثقيلة التي فرضت عليه نتيجة لحرب العداوان ضد كمبوتشيا . واستمرار المغامرة في كمبوتشيا يضع فييت نام في مأزق يتزايد سوءاً . وإذا كانت سلطات فييت نام تود مخلصاً أن يعود السلم والاستقرار الى جنوب شرقي آسيا ، فينبغي، عليها أن تلتزم بصورة عاجلة بقرارات الجمعية العامة بشأن مسألة كمبوتشيا أي أن تسحب قواتها من هذا البلد ، وأن تحترم استقلال وسيادة وسلامة أراضي كمبوتشيا وأن توقف استفزازاتها المسلحة وعدوانها ضد جميع البلدان المجاورة . ان هذا لن يخدم فقط مصالح شعب كمبوتشيا ، والسلم في جنوب شرقي آسيا ، ولكنه سيتمشى أيضاً مع مصالح الشعب الفيتنامي نفسه . وبذلك فقط يمكن لفيت نام أن تسهم بصورة صادقة في السلم والأمن والاستقرار في جنوب شرقي آسيا .

السيد كرافنس (جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية) (ترجمة شفوية

عن الروسية) : يود وفد جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية أن يؤكد الأهمية القصوى للبند الخاص بالسلم والاستقرار والتعاون في جنوب شرقي آسيا . لقد تعرضت شعوب هذه المنطقة وبصفة خاصة شعوب الهند الصينية ، لمعاناة لا نظير لها ولخسائر فادحة نتيجة للحروب والاعتداءات التي لم تتوقف لأربعين عاماً مضت . ان اقامة السلم والاستقرار في المنطقة والتسوية السياسية للمشاكل البارزة عن طريق المفاوضات ، هي المهام الأساسية ذات الدلالة البالغة في قضية السلم والاستقرار في العالم بأسره . ولكن العديد من الصعاب وضعت في طريق هذه العملية . والعقبة الرئيسية أمام تحسين الوضع الدولي في جنوب شرقي آسيا ، هي أعمال القوات الامبريالية وقوات الهيمنة التي تعتبر هذه المنطقة أحد مجالات مصالحها الحيوية .

وبعد هزيمة العسكرية الأمريكية في الهند الصينية وانهايار هذه التجربة الوحشية في كمبوتشيا ، لم تتخل الولايات المتحدة والصين عن خططهما التوسعية في جنوب شرقي آسيا . ولم تخف الولايات المتحدة نواياها في استعادة ، بل وتوسيع المواقع التي كانت لها

والتي خسرتها نتيجة لهزيمتها العسكرية . ويمكن رؤية هذه النوايا في سياسة واشنطن —
لاضفاء الصبغة العسكرية على المنطقة واقامة شبكة من القواعد العسكرية فيها .
وخلال السنوات الخمس السابقة وحدها ، فان المساعدة العسكرية للبلدان الأعضاء
في رابطة أم جنوب شرقي آسيا قد ارتفعت الى ضعفين ونصف ووصلت الى أكثر من ٨٢٠
مليون دولار ، بخلاف المشتريات العسكرية لتلك البلدان من الولايات المتحدة مباشرة .
ان الصخب الكبير حول عدم وجود مشكلة كمبوتشيا ، تهدف الى الابقاء على التوتر
في جنوب شرقي آسيا . ولسوء الحظ ، جرت الأمم المتحدة الى ذلك . وقد أتاحت الفرصة
لوفد أوكرانيا ليعبر عن رأيه ازاء هذا الموقف في وقت سابق . ولكنني أود أن أؤكد مرة
أخرى ان أية محاولة للقوات الامبريالية وقوات الهيمنة للتدخل في عملية اعادة البناء الوطني
في كمبوتشيا أو وقفها - وهي عملية لا يمكن عكسها ، وكذلك أية محاولات لاستعادة نظام
بول بوت تحت أي شعار ، مكتوب عليها الفشل .

ان السلم والاستقرار في جنوب شرقي آسيا وتطبيع الموقف في المنطقة والتوفيق بين
التناقضات القائمة بين المجموعات المختلفة من البلدان في تلك المنطقة واقامة علاقات حسن
الجوار للمنفعة المتبادلة والتعاون فيما بينها ، تتمشى جميعها مع المصالح البعيدة
المدى لهذه البلدان . ويمكن أن تتحقق شريطة ابداء حسن النية والتسامح ، ووجود
محادثات بناءة فيما بين الأطراف المعنية . وهذا هو الهدف الذي تتجه اليه مبادرات
السياسة الخارجية لجمهورية فييت نام الاشتراكية وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وجمهورية
كمبوتشيا الشعبية والتي ترغب في تسوية جميع النزاعات على مائدة المفاوضات على أساس مبادئ
المساواة والاحترام المتبادل .

ان الأسس العملية لتسوية الموقف في جنوب شرقي آسيا توجد في الاطار الواسع
للاقتراح الجديد الذي ورد في اعلان المؤتمر السادس لوزراء خارجية بلدان الهند الصينية
الثلاثة الذي عقد في مدينة هو شي منه في ٦ و ٧ تموز/يوليه ١٩٨٢ . هذه الوثيقة تتضمن
تقييما واقعيا للموقف الحالي في جنوب شرقي آسيا يقوم على أساس المبادئ . انها تستخلص
أن العقبة الأساسية في حل مشاكل المنطقة هي استمرار التدخل الأجنبي المعادي .

وفي هذا الصدد ، نجد أن الاقتراح الخاص بعقد مؤتمر دولي بشأن المسائل المتعلقة بجنوب شرقي آسيا ، بمشاركة بلدان الهند الصينية وبلدان رابطة أمم جنوب شرقي آسيا ، وهورما والستة المشاركين في المؤتمر الدولي السابق بشأن الهند الصينية ، وهي اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، والصين ، والولايات المتحدة ، وفرنسا ، والمملكة المتحدة ، والهند ، أمر له علاقة كبيرة بالموضوع . لقد قدمت مبادرات ملموسة في اجتماع الوزراء ، وتنفيذها سوف يحسن الموقف في جنوب شرقي آسيا بدرجة كبيرة .

لقد أعلنت بلدان الهند الصينية الثلاثة عن رغبتها في استعادة العلاقات الطبيعية مع الصين وطلبت من الصين أن توقع على معاهدات ثنائية ومتعددة الأطراف بشأن التعايش السلمي . ومما له أهمية هنا ، الاقتراح الخاص بإنشاء منطقة أمن على الحدود بين كمبوتشيا وتايلند ، لا يوجد بها سوى قوات مسلحة من كمبوتشيا وتايلند . هذه المبادرات هي برهان آخر على الرغبة الصادقة لبلدان الهند الصينية الثلاثة لتسوية المشاكل في المنطقة عن طريق الحوار البناء دون أى تدخل خارجي وعلى أساس المساواة والاحترام المتبادل .

والدليل الصادق على حسن نية جمهورية فييت نام الاشتراكية ، وجمهورية كمبوتشيا الشعبية واهتمامهما بضمان السلم والأمن على الحدود مع تايلند ، يظهر في القرار الخاص بسحب جزء من قوات فييت نام من أراضي كمبوتشيا . وطبيعة الحال فإن البحث عن وسائل لتخفيف التوتر في جنوب شرقي آسيا ، وللقضاء عليه يتطلب نهجا بنائيا ليس فقط من بلدان الهند الصينية ، ولكن من الآخرين أيضا .

ويمكن أن يتحقق السلم الدائم والمستقر إذا ما كانت هناك جهود مشتركة من قبل فييت نام ولا وجمهورية كمبوتشيا الشعبية ، وكذلك من الدول الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرقي آسيا . ان امكانية حدوث ذلك ، وشروطه الضرورية متوفرة كما يبدو ذلك في الحوار المستمر بين مجموعتي البلدان ، الذي حقق هذا العام بعض النتائج في تعزيز الفهم المتبادل ويجاد ظروف ملائمة لمزيد من المناقشات وتحقيق اتفاقات بشأن الأمور الإقليمية دون تدخل خارجي .

وفي هذا الصدد ، فإن الزيارة التي قام بها وزير خارجية جمهورية فييت نام الاشتراكية السيد نفويان كو ثات الي عدد من بلدان هذه المنطقة ، كانت هامة للغاية . كذلك أكدت الاجتماعات والمحادثات التي عقدت في بورما وسنغافورة وماليزيا وتايلند أن الطريق الوحيد والمعقول لحل المشاكل القائمة بين بلدان المنطقة هو أسلوب الحوار القائم على الاحترام المتبادل والمساواة .

(السيد كرافتس ، جمهورية
أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية)

رغم أن الزيارة لم تسو القضايا الأساسية فإنها كانت مرحلة بالغة الأهمية في البحث عن وسائل ملموسة لتسوية الموقف ، ولخلق جو من الثقة وحسن الجوار . يجب أن نقول ، لسوء الحظ ، أن دول رابطة أمم جنوب شرقي آسيا ، إذ تخضع للضغط من قبل بعض الدوائر الأجنبية - ولا سيما التدخل الأميركي من الولايات المتحدة الأمريكية - لم يصدر عنها أي رد فعل إيجابي على هذه المقترحات البناءة المتعددة من جانب بلدان الهند الصينية الثلاثة . إننا نشعر بأن هذه المواقف لا تتماشى مع أهداف تخفيف حدة التوتر في جنوب شرقي آسيا وخلق موقف السلم والاستقرار والتعاون في المنطقة .

إن الجمعية العامة للأمم المتحدة يمكنها أن تسهم مساهمة إيجابية في استعادة السلم والاستقرار في جنوب شرقي آسيا وذلك بتأييد وتشجيع الحوار الذي بدأ بالفعل بين بلدان الهند الصينية ودول رابطة أمم جنوب شرقي آسيا ، وهذا يتماشى مع مصالح تلك البلدان ذاتها ويخدم قضية السلم والأمن الدوليين بصفة عامة .

السيد سوجا (تشيكوسلوفاكيا) (ترجمة شفوية عن الروسية) : مثلما تأكد قسي

اجتماع لجنة وزراء خارجية الدول الأعضاء في معاهدة وارسو الذي عقد في موسكو في ٢١ تشرين الأول / أكتوبر :

" ينبغي حل جميع المنازعات الدولية بالوسائل السياسية وحدها عن طريق المفاوضات

وفقا لمبادئ القانون الدولي ومعاييرها " .

إننا مقتنعون بأن هذه الحقيقة الأساسية ذات دلالة بالغة بالنسبة إلى التنمية الشاملة للعلاقات الدولية ككل ، وبأنها يمكن أن تتأكد كذلك بكل المبررات فيما يتعلق بمسألة تعزيز السلم والاستقرار والتعاون في جنوب شرقي آسيا ، وهي منطقة استمر التوتر فيها فترة طويلة .

إن السلم والاستقرار في المنطقة لا يزالان يتعرضان لتهديد خطير مما يبرر المخاوف المشروعة لعدد كبير من الدول وليس فقط في تلك المنطقة . إن السبب الأساسي في هذا الموقف لا يزال سياسة المفارمة والبهت المصطنع لبدن وعدم الثقة والنزاع أو بالأحرى سياسة زعزعة الاستقرار التي تشجعها الدوائر الرجعية للإمبريالية والهيمنة ومع ذلك إن الواقعيين داخل وخارج جنوب شرقي آسيا لا يمكنهم أن يخففوا في الاعتراف بأن إعطاء المضمون المادي لنتائج انتصار نضال التحرر الوطني

لشعب كمبوتشيا خلال ثلاثة أعوام من وجود جمهورية كمبوتشيا الشعبية ونجاحها في كل مجالات التعمير والبناء لدولة مستقلة ذات سيادة ، أمر لا يمكن عكسه بأي حال من الأحوال . هذا هو اتجاه تعزيز النتائج الايجابية وتطبيع العلاقات بين كل بلدان المنطقة ، وصياغة القرارات المقبولة من الجميع على مائدة المفاوضات ، والمبادرات المعروفة للسياسة الخارجية للهند الصينية .

ان جمهورية كمبوتشيا الشعبية مع جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وجمهورية فييت نام الاشتراكية أعلنت بوضوح ودون موارسة في مناسبات عدة استعدادها لتنمية العلاقات مع الدول الأخرى في جنوب شرقي آسيا ، على أساس مبادئ الاحترام المتبادل وعدم التدخل وحسن الجوار والتعاون الاقليمي المفيد لجميع الأطراف المعنية .

ورغم مواصلة القوات الأجنبية للرجعية محاولاتها انتهاك للمبادئ الأساسية لميثاق الأمم المتحدة ومعايير القانون الدولي لتقويض استقلال الدول ذات السيادة في هذه المنطقة ولتدمير وحدتها الاقليمية ولتكتيف الحرب النفسية ضدها ، وللقيام بأعمال العدوان والسافر ، تهتز في كل عام هذه العملية المؤدية الى الحوار والتي جوالا نفراج في العلاقات بين دول الهند الصينية وبين دول رابطة أمم جنوب شرقي آسيا . اننا مقتنعون تماما بأن هذه العملية الطبيعية التي لا يمكن عكسها لا يمكن عرقلتها حتى بالانشاء المؤقت لأسباب تكتيكية لم يسمي بالحكومة الائتلافية لكمبوتشيا الديمقراطية التي ليست في واقع الأمر سوى بيت شيد على الرمال يهدف فقط الى تغطية التدخل المستمر في الشؤون الداخلية لمنطقة جنوب شرقي آسيا . ان أي طريق أخرى ، غير الحوار البناء ، وان أية قضية ترمي الى تسميم علاقات البلدان في الهند الصينية مع بلدان رابطة أمم جنوب شرقي آسيا سوف تواصلان وتطيلان موقف التوتر وعدم الاستقرار في هذا الجزء الحساس من العالم وكما اعترف بهذه الحقيقة السياسية بصورة أسرع نشأت بصورة أسرع فرصة حقيقية لانشاء منطقة جنوب شرقي آسيا المسالمة المستقرة .

ان الطريق دلت عليه سلسلة كاملة من المبادرات الأساسية التي اتخذتها دول الهند الصينية والتي أقرت في المؤتمر السادس لوزراء خارجية لاو وفييت نام وكمبوتشيا الذي عقد في مدينة هوش تشي منه في تموز/يوليه من هذا العام ، والتي اتخذت شكل نداء عاجل موجه الى دول جنوب شرقي آسيا باقامة التعاون البناء . وسوف يكون هذا أساسا واقعيا لحل المشاكل الاقليمية .

ان تشيكوسلوفاكيا تؤيد تماما وحرارة هذه المقترحات . ان النداء الذي صدر من مدينة
هو شومنه يمثل دليلا على استعداد جمهورية لا والديمقراطية الشعبية وجمهورية فييت نام الديمقراطية
وجمهورية كمبوتشيا الشعبية لبدء المحادثات في أي لحظة مع جمهورية الصين الشعبية بشأن
النزاعات ، ولأن تبرم معها معاهدات ثنائية أو متعددة الأطراف بشأن التعاون السلمي . ولسوء
الحظ ان هذا النداء لم يلق بعد استجابة كافية .
وكما تأكد في مؤتمر وزراء الخارجية ان وجود القوات الغيبتنامية على الأراضي الكمبوتشسية
بناء على طلب الشعب الكمبوتشي ووفقا لاتفاقية السلم والصدقة والتعاون بين جمهورية فييت نام
الاشتراكية وجمهورية كمبوتشيا الشعبية ، لا يهدد بأي حال أمن أي طرف ثالث .

ومن الواضح بما لا يدع مجالاً للشك أن وجود وحدات من القوات الفيتنامية في كمبوتشيا في كمبوتشيا قد أصبح ضرورياً بالنظر إلى الحاجة الحقيقية لتعزيز الأمن هناك في إطار التهديد المستمر من الإمبريالية والنزعة إلى الهيمنة . إن الانسحاب الجزئي للقوات الفيتنامية من كمبوتشيا في حزيران / يونيه هذا العام ، كان ولا ريب دلالة ناصعة على حسن نية دول الهند الصينية واستعدادها لتبديد المخاوف التي لا أساس لها ، والتي تشعر بها بعض دول المنطقة .

وفي رأينا هناك نتيجة هامة أخرى للمؤتمر وهي أن وزراء خارجية بلدان الهند الصينية الثلاثة قد أبدوا أقصى استعدادهم لاجراء مخرج من الموقف غير الطبيعي الذي تطور نتيجة لعقد المؤتمر الدولي المعني بكمبوتشيا في تموز / يوليه عام ١٩٨١ . ويتمثل التأكيد البليغ لموقفهم في الاقتراح بعقد مؤتمر دولي للنظر في مشاكل جنوب شرقي آسيا بمشاركة مجموعتي البلدان فسي المنطقة - وهي بلدان الهند الصينية ، وبلدان رابطة أمم جنوب شرقي آسيا ، - وبورما ، والدول الست التي شاركت في المؤتمرات الدولية الخاصة بالهند الصينية ، وهي الاتحاد السوفياتي ، وجمهورية الصين الشعبية ، والولايات المتحدة الأمريكية ، وفرنسا ، والمملكة المتحدة ، والهند .

ونعتقد أن مثل هذا المؤتمر الدولي يمكن أن ينعقد ويمكن لعمله أن يتوج بالنجاح شريطة أن تكون البلدان المشاركة بصورة مباشرة - أي البلدان المعنية في آسيا والهند الصينية - موافقة على البلدان المشاركة وعلى جدول الأعمال وغير ذلك من الأمور التنظيمية .

واننا نوافق على التعليقات والاستنتاجات الواردة في الرسالة التي بعث بها نائب رئيس وزراء لاو ووزير خارجيتها المؤرخة في ١٥ أيلول / سبتمبر من هذا العام إلى وزراء خارجية الدول الأعضاء الخمس في رابطة أمم جنوب شرقي آسيا . ونعتبر أن من المهم على نحو خاص أن الرسائل تؤكد أن :

" حقائق السنوات الثلاث الماضية قد دلت على أن بلدان رابطة أمم جنوب شرقي آسيا وبلدان الهند الصينية لها اهتمام مشترك بالغ بصيانة السلم والاستقرار والتعاون في هذه المنطقة . ويمكن تسوية الخلافات بين هاتين المجموعتين من البلدان عن طريق الحوار والتفاوض على أساس المبادئ التالية :

١ - الاحترام المتبادل للمصالح الشرعية للطرفين ؛

٢ - المساواة والاتفاق المتبادل ، دون أي فرض للاراء أو تدخل من الخارج .

(A/37/477 ، المرفق الأول ، ع ٥) .

ان تشيكوسلوفاكيا تؤيد تماما مقترحات بلدان الهند الصينية هذه التي يمكن تلخيصها في شرط أساسي هو أن تحل مشاكل جنوب شرقي آسيا بصيغة أساسية عن طريق البلدان المعنية ذاتها . ان فييت نام ولا و ، وكبوتشيا قد اتخذت بالفعل خطوة هامة لموسسة بهدف تخفيف التوتر في جنوب شرقي آسيا ، ومن ثم أظهرت أنها عاقدة العزم على بذل قصارى ما في وسعها لتشجيع هذه العملية المفيدة لكلا الطرفين . ومع ذلك ، وكما قال أحد حكما الشرق ، انك لا تستطيع أن تصفق بيد واحدة . وهكذا ان من واجب الجانب الآخر أن يسلك نهجا معقولا وموضوعيا وبنائيا . هذا الموضوع الهام .

وعلى أساس مبادئ الاحترام المتبادل والصداقة ، تقوم تشيكوسلوفاكيا بتنمية علاقات متبادلة الفائدة مع جمهورية كبوتشيا الشعبية . وان علاقاتنا قد عززت بصيغة خاصة نتيجة لزيارة رئيس جمهورية تشيكوسلوفاكيا الاشتراكية ، السيد غوستاف هوساك ، لجمهورية كبوتشيا الشعبية منذ عامين ، والزيارة التالية التي قام بها رئيس مجلس الدولة في جمهورية كبوتشيا الشعبية هينغ سامرين ، لبلدنا .

ونحن نؤيد كل التأييد هيئات السلطة التي انتخبت بحرية في كبوتشيا ، وسياسة كبوتشيا الخارجية ، وسياستها في السلم ، والتفاهم المتبادل ، وعدم الانحياز ، وجهودها لتوسيع نطاق التعاون مع جميع دول المنطقة والعالم ، تلك الجهود التي تتماشى تماما مع ميثاق الأمم المتحدة ومعايير القانون الدولي .

السيد ثيون برازيث (كبوتشيا الديمقراطية) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) :

واصلت هذه الجمعية منذ عشرة أيام مضت ، وخلال خمسة اجتماعات ، النظر بتعمق وجدية في البند ٢٠ من جدول الأعمال المعنون " الحالة في كبوتشيا " ، وبأغلبية ساحقة تمثلت في ١٠٥ صوتا مؤيدا ، و ٢٣ معارضا ، و ٢٠ صوتا ممتنعا ، اعتمدت القرار ٦ / ٣٧ ، الذي تقدمت به ٤٩ دولة ، بما فيها بلدان رابطة أمم جنوب شرقي آسيا .

A/37/PV.58

37

(السيد ثيون برازيث ،
كمبوتشيا الديمقراطية)

وفي ذلك القرار ، نددت الجمعية العامة مرة أخرى ، وأدانت غزو القوات الفيتنامية لبلادى كمبوتشيا الديمقراطية في كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٨ والاحتلال المستمر للأراضي الكمبوتشية منتهكة بذلك انتهاكا صارخا ميثاق الأمم المتحدة ، ومبادئ عدم الانحياز ، والقواعد المعروفة التي تحكم العلاقات الدولية . وللمرة الرابعة منذ عام ١٩٧٩ ، دللت جمعيتنا العامة بوضوح :

" بأن ايجاد سلم دائم في جنوب شرقي آسيا يستدعي بصورة ملحة ايجاد حل

سياسي شامل للمشكلة الكمبوتشية " . (القرار ٣٧ / ٦ ، ع ٢) .

وأكدت الفقرة الثانية من منطوق القرار بأن العوامل الأساسية لأى حل عادل ودائم للمشكلة الكمبوتشية هي :

" سحب جميع القوات الأجنبية من كمبوتشيا ، واستعادة وصون استقلالها وسيادتها

وسلامتها الاقليمية ، وحق الشعب الكمبوتشي في تقرير مصيره ، وكذلك تعهد جميع الدول

بعدم التدخل ، بأى شكل من الأشكال ، في الشؤون الداخلية لكمبوتشيا " .

ويذكر القرار ٦ / ٣٧ في النهاية بأنه :

" . . . في وسع بلدان منطقة جنوب شرقي آسيا ، بعد تحقيق التسوية السياسية الشاملة للمسألة الكجوتشية بالوسائل السلمية ، أن تواصل بذل الجهود لانشاء منطقة سلم وحرية وحياد في جنوب شرقي آسيا بغية تخفيف التوترات الدولية وتحقيق سلم دائم في المنطقة " . (المرجع نفسه)

وقد اعتمد القرار ٦ / ٣٧ بعد أن شجبت الأغلبية الساحقة من المتكلمين من على هذه المنصة أكاذيب فييت نام وخذاعها بشأن الانسحاب الجزئي المزعوم للقوات الفيتنامية من كجوتشيا ، ومقترحها الخاصين بما اطلق عليه المؤتمر الدولي لجنوب شرقي آسيا وانشاء منطقة منزوعة السلاح على طول الحدود بين تايلند وكجوتشيا . هذه الأكاذيب والخدع مازال يتقيا بها ويرددها ممثل فييت نام وممثل الدولة التابعة لا ووميثدوه بدون قيد أو شرط ، في هذه المناقشة .

في البيان الذي ألقاه سمو الأمير سامديك نورودوم سيهانوك ، رئيس كجوتشيا الديمقراطية ، في ٣٠ أيلول / سبتمبر الماضي أكد على مايلي :

" من يهدد بالفعل الأمن والسلام والاستقرار في جنوب شرقي آسيا ، اذا لم تكن فييت نام التي ، بمساعدة الاتحاد السوفياتي الكبيرة ، حشدت قواتها في كجوتشيا ، ومن ثم مهددة تايلند وبلدان سالمة أخرى من رابطة أمم جنوب شرقي آسيا فضلا عن عدد من البلدان غير المجاورة ؟

" ينبغي أن يكون واضحا أن أي مؤتمر يهتم بالسلم والاستقرار في جنوب شرقي آسيا يتحتم عليه أن يحل ، كأولوية قصوى ، " الحالة في كجوتشيا " . واذ ما تم هذا ، بعد أن يستعيد بلدى استقلاله وحرية في التصرف ، لن تبقى هناك مشكلة لتحل في جنوب شرقي آسيا ، لأنه ليست هناك دولة مجاورة لكجوتشيا المستقلة والمحايدة لديها ما تخشاه

مننا " . (A/37/PV.11 ، ص ١٦)

كما أعلن رسميا في هذه الجمعية أنه :

" . . . وفقا لقرارات الأمم المتحدة . . . عند ما يسحب الفيتناميون قواتهم

بالكامل من كجوتشيا فسوف يصبح كل شيء ممكنا . . . بين بلدينا .

(السيد شيون برازييت ،
 كميوتشيا الديمقراطية)

" نحن على استعداد لنوقع مع فييت نام على معاهدة سلم وعدم اعتداء تتضمن الاعتراف بسلامة أراضي الدولتين المتجاورتين في حدودهما الحالية". (المرجع نفسه،

ص ١٣-١٥)

وأود هنا أن أشدد على حقيقتين : أولاً ، أن القرار ٦/٣٧ المعتمد في ٢٨ تشرين الأول / أكتوبر الماضي يعد تذكراً بالقرارات ٢٢/٣٤ المؤرخ في ١٤ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٩ ، و ٦/٣٥ المؤرخ في ٢٢ أيلول / سبتمبر ١٩٨٠ و ٥/٣٦ المؤرخ في ٢١ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٨١ والاعلان الصادر عن المؤتمر الدولي المعني بكميوتشيا ، المؤرخ في ١٧ تموز / يولييه ١٩٨١ . ثانياً ، ان التأييد الذي قدمه المجتمع الدولي للتسوية المقترحة لمشكلة كميوتشيا يتزايد اتساعاً . ففي ١٩٧٩ حصل القرار ٢٢/٣٤ على ٩١ صوتاً . وفي ١٩٨٠ حصل القرار ٦/٣٥ على ٩٧ صوتاً . وفي عام ١٩٨١ حصل القرار ٥/٣٦ على ١٠٠ صوت ، وفي هذا العام اعتمد القرار ٦/٣٧ بأغلبية ١٠٥ أصوات للدول الأعضاء في الأمم المتحدة .

وتبرهن هاتين الحقيقتين على مايلي :

أولاً ، لقد تفهم المجتمع الدولي بوضوح مشكلة كميوتشيا ورفض بالكامل الأكايزب والافتراءات والمكائد التي ساقتها جمهورية فييت نام الاشتراكية .

ثانياً ، ان المجتمع الدولي يرفض أن يتساهل بشأن مبدأ عدم استعمال القوة في العلاقات الدولية أو مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول . ويرفض رفضاً قاطعاً أن يقبل بالأمر الواقع الناجم عن الغزو الفييتنامي واحتلال كميوتشيا ، لأن قبول الأمر الواقع الذي فرضته فييت نام على كميوتشيا يعني الموافقة على شريعة الغاب .

ثالثاً ، ان الحل العادل والدائم لمشكلة كميوتشيا يعتبر شرطاً لاغنى عنه لاستعادة السلام والرخاء والتعاون في جنوب شرقي آسيا ولا نشاء منطقة سلم وحرية وحياد في ذلك الاقليم .

وتعكس هاتين الحقيقتين أيضاً تخبط ٣٠٠ جندي ومدني فييتنامي في شؤون كميوتشيا والعزلة الدولية المتزايدة للتوسعيين الفييتناميين في هانوى . وتفسران وتبنيان وحدة وتصميم الشعب الكميوتشي وكل القوات الوطنية الكميوتشية ، بزعامة الحكومة الائتلافية لكميوتشيا الديمقراطية ، في مواصلة النضال من أجل الخلود الوطني حتى يتحقق النصر .

(السيد ثيون برازيت ،
كجوتشيا الديمقراطية)

هذا هو العام الثالث على التوالي الذي تنظر فيه الجمعية العامة هذا البند من جدول أعمالها دون اعتماد قرار . ومع ذلك فقد تم تأجيل النظر فيه من سنة الى أخرى بناءً على طلب مقدميه .

وترى الجمعية العامة نفسها مرة أخرى هذا العام مضطرة الى الاستماع الى هذه المناقشة العقيمة المقيمة ، كما تجد نفسها مرغمة على تضييع وقتها ومواردها المالية بتسجيل بيانات بلاغية قائمة على النفاق والتشهير والتشويش تنال بشكل خطير من سلطة الأمم المتحدة . نحن الآن بصدد احدى الحالات التي تستخدم فيها هذه المنظمة بدون حياء بواسطة التوسعيين الفيتوناميين ومؤيديهم بدون قيد أو شرط ، وأولئك الذين ينتهكون صراحة ميثاق الأمم المتحدة ، تستخدم هذه المنظمة محفلا لاطلاق أكاذيبهم وافتراءاتهم لتغطية قيامهم بتنفيذ خططهم غير المعلنة لتحقيق السيطرة الاقليمية والعالمية . واذ اردنا أن ننقذ هذه المنظمة من المصير الذي آلت اليه عصبة الأمم ، لا بد من الانهاء الفوري لهذه الممارسات .

بالاضافة الى ذلك ، وحيث لم يكن من المستطاع اتخاذ أى قرار بسبب هذه المناقشات الجوفاء ، فلأن قضية السلم والاستقرار والتعاون في جنوب شرقي آسيا لم تعد سوى مناورة تكتيكية تستخدمها فبيت نام لتحويل الانتباه عن غزوها واحتلالها لكجوتشيا ولاخفاً خططها التوسعية في المنطقة ، وكذلك لأن هذه المسألة لا يمكن حسمها الا بتسوية مشكلة كجوتشيا أولاً ، وفقاً لقرارات الأمم المتحدة التي أشرت اليها آنفاً . ولن يمكن للسفطائية المتناهية ، ناهيك عن الصلف والاحترار ، ان تغير هذه الحقيقة .

لن يمكن لفبيت نام أن تدلل على تخليها عن شريعة الغاب في العلاقات الدولية ، الا بالتنفيذ الأمين والمخلص لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة بكجوتشيا ، وسيمكن هذا من اشاعة جو من الثقة المتبادلة بين جميع الدول المستقلة في الاقليم الذي يعتبر ضرورياً لبحث مسألة السلم والاستقرار والتعاون في جنوب شرقي آسيا بصورة جدية ، وذلك تمهد الطريق لاقامة منطقة سلام وحرية وحياد حقيقية في جنوب شرقي آسيا .

السيد بابوتشيو (البانيا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : ان المناقشة التي دارت عن الحالة في كجوتشيا قبل بضعة أيام ، والمناقشة الحالية للبند ٣٥ من جدول الأعمال المعنون " مسألة السلم والاستقرار والتعاون في جنوب شرقي آسيا " تدلان مرة أخرى على مدى تعقد الحالة في ذلك الاقليم وخطورتها ، ومدى ما تثيره من القلق الشديد بشكل له ما يبرره ، وكيف تعرض للخطر مصالح بلدان ذلك الاقليم ، التي عانت طويلا من نير الاستعمار الأجنبي وأعمال العدوان المتعاقبة التي شنتها الدول الامبريالية . ورغم أن أعداء شعوب الهند الصينية ، وجنوب شرقي آسيا بصفة عامة ، قد منوا بالهزيمة ، لم يتخلوا عن المؤامرات أو التدخل في الشؤون الداخلية لتلك البلدان ، واستمروا في بذل الجهود الشاقة للابقاء على مراكز نفوذهم وتوسيعها في ذلك الاقليم الهام استراتيجيا . لهذه الأسباب تمثل الحالة المعقدة في جنوب شرقي آسيا خطرا حقيقيا وتهديدا جادا للسلم والاستقرار في آسيا .

ان هذا الموقف يعتبر نتيجة مباشرة للتنافس وسياسة السلب والتوسع والهيمنة التي يمارسها
الاجرياليون الأمريكيون والاجرياليون الاشتراكيون السوفييات والاجرياليون الاشتراكيون الصينيون ،
ونتيجة لأعمالهم العدوانية ، ولمناوراتهم المتواصلة لانكاز روح الصراع والنزاع بين دول المنطقة .
وحتى بعد الانتصار التاريخي الكبير الذي حققته شعوب فييت نام ولاو والخمير التي شنت
نضالا بطوليا طويلا ضد الغزو والاعتداء الاجرياليين الامريكيين ، فان الولايات المتحدة لم تقلع
عن جهودها الرامية الى اعادة نفوذها والى حرمان هذه الشعوب من الوقت والفرص لاعادة بناء
بلادها التي ألحقت بها الحروب تدويرا رهيبا . كما استخدمت كل عملائها ، وعملت على تحريض
وفسليح القوى الرجعية في المنطقة من أجل تحقيق أطماعها في الهيمنة والاستعمار ، ولفرس
مخالبها مرة أخرى في شعوب وبلدان الهند الصينية وفي منطقة جنوب شرقي آسيا بشكل عام . ومن
هذا المنطلق واصلت زيادة وتعزيز وجودها وقواعد العسكري في هذه المنطقة الاستراتيجية
الهامة . وفي إطار تحالفها المناهض للثورة مع الاجرياليين الاشتراكيين الصينيين تنسق مواقفها
وأعمالها ، ويتآمر هذان البلدان سويا ضد حرية واستقلال شعوب جنوب شرقي آسيا .
ان الدولتين الاجرياليتين الأخرين ، الاتحاد السوفيياتي والصين ، حتى أثناء نضال
شعوب الهند الصينية ضد الاجريالية الامريكية . وبينما كانتا تساو مان الاجريالية الامريكية ، حاولتا
أن تفرضوا نفوذهما على بلدان الهند الصينية . ومنذ تلك الهزيمة النكراء التي منيت بها الاجريالية
الامريكية في حربها العدوانية ، فقد تابعتا سياسة استعمارية علنية من أجل " سد الثغرة " ،
وزادتا من التنافس القائم بينهما ، مما أثار النزاعات بين مختلف بلدان المنطقة ، وأدى الى
متابعة تنفيذ مخططاتهما الرامية الى فرض السيطرة على تلك البلدان .
ان الاجرياليين الاشتراكيين الصينيين حرضوا طغمة بول بوت الرجعية . ومدوا لها يد
العدو ، في تنفيذها لسياسة الابادة الجماعية البغيضة ، وفي القضاء على شعب كمبوتشيا ، وفي
جعل هذه الدولة ، وكل دول الهند الصينية ، مولى قدم يتغفلون من خلاله الى البلدان
الأخرى في جنوب شرقي آسيا . ولنفس الغرض ، شنت الصين عدوانا مسلحا ضد فييت نام ، أدى الى
الحاق الخسائر والضرر بتلك البلد بعد خروجها من حرب طاحنة . والتعاون الوثيق مــــــع
الاجرياليين الامريكيين ، فانها تواصل اليوم دعمها لبقايا طغمة بول بوت الدموية . وقد تم مؤخرا

تشكيل ما سمي " حكومة كجوتشيا الائتلافية " لهذا الغرض ، وهي لا تمثل بأى حال من الأحوال ، مصالح شعب الخمير ، وإنما هي أداة في يد الدول التي ذكرتها . وفي الوقت الذي يمارس فيه الامبراليون الاشتراكيون الصينيون ديماغوجيتهم لاخفاء أهدافهم العدوانية ، وفي الوقت الذي يتبحرون فيه بعلاقتهم الودية التقليدية مع البلدان الأخرى في جنوب شرقي آسيا ، فانهم يواصلون التدخل الوحشي وعطيات الضغط والابتزاز ضد فييت نام ولا وغيرها من البلستان ، ويهددون بشن هجمة جديدة لتلقين فييت نام درساً ثانياً ، رغم أن الدرس الأول عاد بنتائج مريرة على المعتدين الصينيين أنفسهم .

ويعمل الامبراليون الاشتراكيون السوفيات جاهدين أيضاً لاعطاء انطباع بأنهم " الأصدقاء الحقيقيون " لشعوب بلدان الهند الصينية ، ويقومون بنشر دعاية واسعة رنانة حول " المساعدة المزعومة التي يمنحونها لتلك البلدان من أجل تحقيق الاستقلال والانتعاش الاقتصادي . ولكنهم في الحقيقة من الأعداء تلك الشعوب ، ومن الأعداء بلدان جنوب شرقي آسيا بشكل عام . وشأنهم شأن الامبراليين الأمريكيين والامبراليين الاشتراكيين الصينيين ، لهم أطماع حقيقية في فرض سيطرتهم على هذه البلدان واستعمارها من جديد . وان بياناتهم ، ودعاواهم الودية المزيفة ، وحتى مقترحاتهم الديماغوجية بجعل جنوب شرقي آسيا منطقة سلم واستقرار وتعاون ، لن تنجح في اخفاء أهدافهم الحقيقية ونصيبهم من المسؤولية ، التي تشاركهم فيها الدولتان العظمتان الأخريان ، في خلق هذا الوضع الخطير في المنطقة .

ان الموقف الراهن في جنوب شرقي آسيا وفي الهند الصينية ، يعتبر مثالا واضحا على النتائج الخطيرة التي ألحقها تدخل وتواطؤ الدول الامبرالية الرئيسية بشعوب المنطقة . وتعدل على أن تنافسها من أجل الهيمنة ومناطق النفوذ يكتسب أبعاداً جديدة ، وان البؤر الساخنة التي أوجدتها في جنوب شرقي آسيا والشرق الأوسط وغيرها من الأماكن ، قد تتحول ، ليس الى مجرد حروب محلية ، بل الى مواجهة امبرالية عالمية . ولهذا السبب فانه من المهم أن تضع شعوب الهند الصينية من يفتتها وألا تقع في الشرك الذي نصبتة الدول الكبرى .

لقد أيد الشعب الألباني وحكومته ، وسوف يؤيدان دائماً وقوة ، النضال العادل الذي تخوضه شعوب الهند الصينية وشعوب جنوب شرقي آسيا ضد التدخل والتهديدات وجميع

الأنشطة العدوانية التي تمارسها الدول الإمبريالية الاشتراكية الكبرى . لقد أيدنا ، وسوف نؤيد حق شعوب تلك المنطقة في العيش بحرية واستقلال ، وفي الدفاع عن سيادتها الوطنية وسلامتها الإقليمية ، ضد أي تدخل أو مؤامرة من جانب الدول العظمى . ان وفد جمهورية ألبانيا الاشتراكية الشعبية يكرر تأكيده على معارضة بلاده لأي شكل من أشكال التدخل في الشؤون الداخلية لشعب الخمير أو للشعوب الأخرى في جنوب شرقي آسيا والهند الصينية ، بغض النظر عن المظهر أو الذريعة المستخدم في ذلك .

واننا نأمل في أنه بين شعوب ودول هذه المنطقة لن تكون هناك مشكلات لا يمكن حلها . ولا ينبغي أن يترك حل هذه المشكلات ، في ظل أي ظرف من الظروف ، بين أيدي الدول الإمبريالية الكبرى ، لأنها سوف تستخدم ذلك في تكثيف أنشطتها العدوانية . ان شعوب جنوب شرقي آسيا بحاجة ماسة للعيش في جو من الحرية والاستقلال ، مع الحفاظ على علاقات حسن الجوار والوثام ، لأن هذا هو الطريق الوحيد الذي سيمكنها من تركيز كل جهودها لتحقيق التنمية والتقدم .

السيد نارخو (منغوليا) (ترجمة شفوية عن الروسية) : ان جمهورية منغوليا

الشعبية ، كدولة ، تعلق أهمية كبرى على دراسة هذا البند ، ان مسألة السلم والاستقرار والتعاون في جنوب شرقي آسيا تعتبر احدى المشاكل الخطيرة التي تؤثر في الوقت الراهن على السلم والأمن في آسيا وفي كافة أرجاء العالم .

ان دراسة هذا البند لها أهميتها ، لأن الموقف في جنوب شرقي آسيا لا يزال متوترا لدرجة كبيرة ، ولا يزال يشكل تهديدا للسلم والاستقرار في المنطقة . ان حكومة منغوليا الشعبية ترى أن السبب الأساسي لهذا الموقف يكمن ، أولا وقبل كل شيء في سياسات وأعمال تلك القوات الأجنبية ، التي وضعت نصب أعينها تركيز هيمنتها وسيطرتها على المنطقة . فان طبيعة مصالح الإمبريالية والهيمنة تظهر من خلال تدخلها السافر في الشؤون الداخلية لدول المنطقة ، وكذلك في بث بذور النزاع وعدم الثقة فيما بينها .

وهذه القوى الأجنبية تحصل على قواعد عسكرية في بعض البلدان ، وتحفظ بتجمعات ضخمة من القوات على حدود الدول الأخرى في جنوب شرقي آسيا وتقوم بأنشطة تخريبية ضد الحكومات الشرعية لتلك الدول . ولسوء الحظ فان بعض البلدان في المنطقة تساق الى مدار سياسات هذه الدول الأجنبية وتتيح أراضيها كرؤوس جسور للعمل العسكري ضد الدول المجاورة .

ان الاغراض الامبريالية واغراض الهيمنة هي التي تخدمها الصيغة الحديثة لما يسمى بحكومة كمبوتشيا الديمقراطية الائتلافية . وهذه المحاولات لاستعادة الماضي تؤدي فقط الى زيادة التوتر وجعل الموقف في جنوب شرقي آسيا مشحونا بخطر اندلاع الصراع المسلح . ومن الواضح تماما ان اقامة هذا الائتلاف لرجعية الخمير الذي ستعطي فيه السلطة فعلا الى جلادى بول بوت هو نتيجة للاغفال الخطير للحقائق السياسية والتدخل الصارخ في الشؤون الداخلية لجمهورية كمبوتشيا الشعبية .

ومن المؤسف ان المقعد الشرعي لجمهورية كمبوتشيا الشعبية في منظمتنا ما زالت تفتصبه مجموعة من الأفراد لا يمثلون سوى انفسهم وهم يرتدون شعار كمبوتشيا الديمقراطية التي لا وجود لها . ولهذا السبب الشان فان الأمم المتحدة تجد نفسها اليوم في موقف لا تستطيع ان تقوم فيه بدور ايجابي في تطبيع الموقف في جنوب شرقي آسيا وهو الدور الذي يتعين عليها ان تقوم به .

ان جنوب شرقي آسيا يمكن أن تصبح منطقة سلام وتعاون سلمي اذا ما أزيلت الأسباب الحقيقية

للتوتر ، ولو أن مجموعتي الدول في المنطقة تمكنتا من التوصل الى تفهم متبادل وضمنا ، دون تدخل خارجي ، جهودهما من أجل تحقيق تسوية سلمية للمشاكل الاقليمية القائمة . وفي رأينا ، ان اقامة حوار مشرئائي أو متعدد الأطراف بينهما سيكون هو الطريقة المعقولة الوحيدة لحل الاختلافات فسي وجهات النظر ولدراء أى نزاع جديد . ونعتقد أن هذه الروح البناءة قد وضحت في الأسلوب الذى تبنته دول الهند الصينية الثلاث . وتؤيد جمهورية منغوليا الشعبية وترحب بالمبادرات الهامة الجديدة التي اتخذتها جمهورية فييت نام الاشتراكية وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ، وجمهورية كمبوتشيا الشعبية في تموز/يوليه هذا العام في مؤتمر وزراء خارجية هذه البلدان .

وكذلك نتفق مع التعليقات والآراء التي وردت في رسالة وزير خارجية لاو المؤرخة ١٥ أيلول /

سبتمبر من هذا العام ، والتي وجهها الى وزراء خارجية الدول الخمس الاعضاء في رابطة أمم جنوب شرقي آسيا . ونعتقد أن هذه الاقتراحات الواردة في الرسالة مرنة وواقعية ويمكن أن تشكل أساسا

طبييا للمحادثات . وهي تتجه فعلا الى الاستجابة الى رغبات الجانب الآخر ومن ثم تهدى استعداد دول الهند الصينية في العثور على لفحة مشتركة للتفاهم مع البلدان الأخرى في جنوب شرقي آسيا من أجل الوصول الى تسوية مقبولة للنزاعات القائمة ترضى عنها جميع الأطراف * .

ولكن الاستعداد والارادة السياسية لكل الدول في المنطقة يعتبران أمرا ضروريا كي تكون منطقة جنوب شرقي آسيا منطقة سلم واستقرار . وليس المطلوب محاولة فرض القرارات من جانب واحد على الجانب الآخر ، بل الدراسة الواعية للحقائق ومصالح الأمن لكل دولة . وهناك حاجة أيضا الى تقييم واضح للتهديد المشترك للجميع الذي تمارسه القوات الخارجية . ان أمن كل دولة لا يمكن ضمانه بدرجة موثوق بها ما لم يكن هناك تحسن عام في الموقف في المنطقة بأسرها . وأية تسوية يجب أن تتشى مع مصالح الأمن لكل الدول في المنطقة على أن تؤخذ في الاعتبار آمالها المشروعة .

ان وفد بلادى يرى أن هناك امكانية موضوعية في جنوب شرقي آسيا للتوصل الى تفهم مشترك بين دول المنطقة وتنمية علاقات حسن الجوار والتعاون فيما بينها على أساس مبدأ التعايش السلمي مع الزيادة المستمرة في ادراك الحاجة الى اجراء الحوار والاتصالات البناءة . ومن الواضح بشكل متزايد ان هناك رغبة في حل المشاكل المعلقة عن طريق المفاوضات مع أخذ مصالح كل الأطراف المعنية بالاعتبار .

وفي رأينا أن أجدى الخطوات الى الامام في الظروف الراهنة قد تكون العمل باقتراح دول الهند الصينية وهو عقد مؤتمر دولي تشارك فيه كل بلدان المنطقة ، وبعض البلدان الأخرى والأمين العام للأمم المتحدة . اننا مقتنعون بأن التدابير المحددة انا اتخذت بسرعة لتعزيز العلاقات بين مجموعتي البلدان في جنوب شرقي آسيا ستقرب شعوب المنطقة من تحقيق تطلعاتها وحلمها بالعيش في سلام وطمأنينة . وان جعل منطقة جنوب شرقي آسيا منطقة سلم واستقرار وتعاون سيكون له دون شك دلالة التاريخية الهائلة ليس فحسب بالنسبة للسلم والأمن في قارة آسيا وحدها بل في كل انحاء العالم .

* عاد الرئيس الى تولي الرئاسة .

السيد ظريف (أفغانستان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : هذا هو العالم الثالث على التوالي الذى تقوم فيه الجمعية العامة بدراسة بند بالغ الأهمية هو البند المعتنون " مسألة السلم والاستقرار والتعاون في جنوب شرقي آسيا " .

وبعد حوالي أربعة عقود من الحروب والمعاناة ، فان شعوب جنوب شرقي آسيا تهدد ومصممة على التخلص ليس فقط من بقايا الماضي ولكن أيضا من كل العناصر التي قد تؤدى مرة أخرى لخلق التوتر والنزاعات المسلحة في هذه المنطقة التي مزقتها الحروب من العالم . ولا يمكن أن يقصد من ذلك انه في الوقت الراهن لا توجد صعوبات في العلاقات بين بلدان المنطقة ؛ بل على العكس هناك سلسلة من المسائل التي تتطلب استجابات سياسية من أجل تطبيع العلاقات بين الدول في جنوب شرقي آسيا . ولذلك فان البند قيد المناقشة يستحون على كل الأهمية التي يتعين على المجتمع الدولي أن يوجهها للمسعي الى السلم في مختلف ارجاء العالم .

ومن أجل القيام بمعالجة فعالة وواقعية للمشاكل وثيقة الصلة بالموضوع علينا ان نحدد نطاق واسباب الموقف الشاذ الحالي . ان جذور التوتر وعدم الاستقرار قد عزيت بالتساوى الى الموقف فسي كمبوتشيا والى تواجد القوات الفيتنامية هناك . ومع ذلك فان حكومتي تعتقد ان الاحداث الداخلية في كمبوتشيا التي تمخضت عن انهيار نظام بول بوت اينع سارى - خيوسامفان غير الانساني واقامة حكومة شعبية هناك لم تؤد الى التأثير سلبيا على الموقف في المنطقة ولا يمكنها أن تقوم بذلك .

أولا وقبل كل شيء ، لأنه كان بمثابة تطور داخلي تماما في هذا البلد . ثانيا ، لأن طرد عصابة بول بوت الاجرامية من الحكم التي عملت كمخلب قط لدعاة الهيمنة الصينيين قد أدى الى ازالة التهديدات الموجهة الى البلدان المجاورة في المنطقة ؛ وثالثا ، لأنه يمثل الآن عقبة رئيسية في طريق طموحات الهيمنة للصين .

ونحن نعتقد ان التهديد الحقيقي لسيادة واستقلال وسلامة أراضي دول المنطقة يرد من المصادر الامبريالية ومصادر الهيمنة . وعد كل شيء ، كانت الدول الامبريالية والاستعمارية هي التي أحالت هذه المنطقة طوال سبعة وثلاثين عاما الى ميدان للقتال ، الأمر الذي نجم عنه تدمير لا يوصف وموت وخراب للشعب والأرض . وكانت هذه هي القوى التي استخدمت منشآت بعض بلدان المنطقة لشن هجماتها الوحشية على الآخرين . وكانت هذه هي القوى التي قسمت البلدان التي كانت موحدة من قبل واستخدمت بعضها ضد البعض الآخر . ولكن جميع المحاولات قد بسّطت بالفشل — بغض النظر عن مصدرها — نتيجة النضال الذي لا يلين للشعوب الباسلة في المنطقة . ويبدو أن الهزائم المنكرة المتكررة لم تكن كافية لتحقيق تغيير في مواقف هذه الدوائر العدوانية ، فهي لا تزال تواصل استخدام تكتيكات جديدة وقديمة لتقويض مسيرة الشعوب في المنطقة نحو إعادة البناء السلمي لبلدانها واقامة علاقات الصداقة مع جيرانها .

وفي مواجهة المقاومة القوية من جانب بلدان الهند الصينية المستقلة التي تتمسك بهويتها السياسية والطبيعية ، لجأت الدوائر الصينية الحاكمة الى كل وسيلة من وسائل الضغط والتدخل ، بما في ذلك الغزو المسلح ، لكسر ارادة هذه الأمم وجعلها تدور في فلك استراتيجيتها الشوقياتية . ان الهجمات المسلحة المستمرة ضد المدن والقرى الفييتنامية والتحرير على الأنشطة المناهضة للحكومة والتخريب في لاوس وتسليح جلاى بول بوت في كمبوتشيا هي مجرد مظاهر لهذه السياسة . وفي ظل هذه الظروف ، يتطلب تقدم قضية السلم والاستقرار اتخاذ خطوات رئيسية محددة من جانب جميع بلدان المنطقة من أجل تحقيق رغبات جميع الشعوب ، كبيرة كانت أو صغيرة ، في أن تكون لها علاقات مشتركة مفيدة مع بعضها البعض . ويسعدنا أن نلاحظ أنه في متابعة هذه البلدان لبعادتها في السياسة الخارجية قدمت مرارا حكومات جمهورية فييت نام الاشتراكية وجمهورية

لا والديمقراطية الشعبية وجمهورية كموتشيا الشعبية مقترحات يمكن أن تكون أساسا هاما لحصل جميع القضايا المتعلقة في مجال العلاقات بين بلدان المنطقة ولا قرار السلم والاستقرار والتعاون في جنوب شرقي آسيا .

اننا نشعر بارتياح لأن بلدان الهند الصينية قد كررت مقترحاتها السلمية خلال المؤتمر السادس لوزراء خارجيتها الذي عقد في مدينة هوشي منه في ٦ و ٧ من تموز/يوليه هذا العام . وفي ١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٨٢ ، أكد نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير خارجية جمهورية لا والديمقراطية الشعبية ، في خطاب وجهه الى نظرائه وزراء خارجية البلدان الخمسة أعضاء رابطة أم جنوب شرقي آسيا نيابة عن جمهورية فييت نام الاشتراكية وجمهورية كموتشيا الشعبية ، الاستعداد المخلص من بلدان الهند الصينية الثلاثة للبدء الفوري للمفاوضات الخاصة بتطبيع علاقاتها مع بلدان رابطة أم جنوب شرقي آسيا .

وتأخذ هذه المقترحات في الاعتبار ليس فقط قلق بلدان الهند الصينية بل أيضا قلق بلدان رابطة أم جنوب شرقي آسيا . وتخصيص دور رئيسي للأمم المتحدة في السعي الى تسوية شاملة ، قدمت بلدان رابطة أم جنوب شرقي آسيا شرطا هاما حظي بقبول دول الهند الصينية . واعترافا بالحقيقة الهامة القائلة بأن العلاقات الودية بين فييت نام والصين سوف يكون لها أثر على الموقف الشامل في المنطقة ، حثت بلدان الهند الصينية على الاستئناف المبكر للمفاوضات بين فييت نام والصين . واتخذت فييت نام من جانبها تدابير ملموسة تتضمن على وجه الخصوص الانسحاب الجزئي لقواتها من كموتشيا للمساعدة على ايجاد جو من الثقة .

اذا أمكن عقد مؤتمر دولي وفق الاتجاهات التي اقترحتها بلدان الهند الصينية ، فان لدينا جميع الأسباب التي تجعلنا نأمل في اقامة محفل مناسب للمفاوضات العملية الرامية الى تحقيق تسوية شاملة واقعية للموقف في جنوب شرقي آسيا ، وهكذا نمهد الطريق للقضاء على جميع أسباب التوتر وعدم الاستقرار والعداء في منطقة أنكر السلام على شعوبها طوال عقود .

السيد فيلا (الفلبين) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : بصفتنا بلدا يتبع منطقة جنوب شرقي آسيا ، فاننا نرغب بطبيعة الحال في السلم والاستقرار والتعاون بين أم المنطقة . وهكذا ،

لقد حاولنا أن نحقق ذلك فضلا عن غيرنا من شركائنا في رابطة أم جنوب شرقي آسيا ، وسوف نواصل القيام بذلك الى أن نبلغ هذه الغاية المنشودة . ومع ذلك ، وكما يحدث في حالة معالجة مرض ، يتطلب الأمر أن نعرف السبب أولا للنجاح في القضاء على المرض .

وفي أواخر الشهر الماضي فقط ، اعتمدت هذه الجمعية بأغلبية ساحقة وهي أكبر من كل الأغليات السابقة قرارا بشأن النزاع في كمبوتشيا الذي يعتبر من وجهة نظر بلدي ومائة وأربعين وفود أخرى السبب المباشر للتوترات القائمة في منطقة جنوب شرقي آسيا . وقد عبرت الجمعية العامة في ذلك القرار - بين أمور أخرى - عن اعتقادها بأنه لكي يتحقق السلم الدائم في جنوب شرقي آسيا ، هناك حاجة عاجلة ماسة للتوصل الى حل سياسي شامل للمشكلة الكمبوتشية ، الأمر الذي سوف يتيح انسحاب جميع القوات الأجنبية وكفالة الاحترام والسيادة والاستقلال وسلامة الأراضي والحياد والوضع غير المنحاز لكمبوتشيا فضلا عن حق شعب كمبوتشيا في أن يقرر مصيره بنفسه ، بعيدا عن التدخل الخارجي . ويحث القرار أيضا بلدان جنوب شرقي آسيا ، بمجرد التوصل الى حل سياسي شامل للنزاع في كمبوتشيا ، على أن تبذل جهودا جديدة لاقامة منطقة سلم وحرية وحياد في جنوب شرقي آسيا .

ويرى وفدي أن هذين الحكمين الواردين في القرار ٣٧ / ٦ للجمعية العامة لهما معنيان واضحا . أولا ، ان الجمعية العامة تعترف بحقيقة أن مشكلة كمبوتشيا هي السبب الأساسي للتوترات الحالية في منطقة جنوب شرقي آسيا ؛ ثانيا ، ان السلم والأمن في المنطقة يمكن تحقيقهما فقط عن طريق حل مشكلة كمبوتشيا وفقا لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة والاعلانات والأحكام ذات الصلة للميثاق .

وأود أن أذكر بأن القرار الذي أشرت إليه الآن ليس أول قرار تتخذه الجمعية العامة بشأن المشكلة التي تؤثر على منطقة جنوب شرقي آسيا . ولكنه في الواقع القرار الرابع في سلسلة هذه القرارات ، وكلها تتضمن أحكاما مماثلة للأحكام التي استشهدت بها في وقت سابق .
وعبارة أخرى ، فان الجمعية العامة قد أعربت عن رأيها بالفعل بصورة قاطعة ومتكررة بشأن المسألة التي نحن بصددها الآن . وبالتالي يتعين على المؤيدين لهذا البند أن يستمعوا لنداء المجتمع الدولي من أجل التوصل الى الحل السياسي الشامل لمشكلة كموتشيا الذي سوف يؤدي الى السلم والاستقرار في جنوب شرقي آسيا ، وهذا ما ننشده جميعا .

السيد سريثيراث (جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) :

نظرا للموقع الجغرافي لمنطقة جنوب شرقي آسيا وتنوعها العرقي والسياسي ووفرة الموارد الطبيعية والبشرية فيها فانها تمثل منطقة استراتيجية هامة بالنسبة للسلم والأمن الدوليين .
وهكذا ، فان نظر الجمعية العامة في مسألة السلم والاستقرار والتعاون في جنوب شرقي آسيا أمر ينطوي على أهمية كبيرة لأنه لا يتعلق فقط بالوجود الحالي والمستقبلي لشعوب المنطقة ولكنه يتعلق بوجود الشعوب في مناطق أخرى .

وبينما تمكنت معظم البلدان في المنطقة أن تجني ثمار الاستقلال الذي نالته وأن تكسرس نفسها للتنمية في هدوء نسبي خلال فترة الأربعين سنة التي تلت تحريرها من نير الاستعمار والسيطرة الأجنبية ، كان على بلدان الهند الصينية الثلاثة من جانبها ان تواصل النضال ضد الاستعمار الجديد ، وفوق ذلك ضد العدوان الامبريالي الذي فرض عليها وتمكنت في عام ١٩٧٥ من طرد المعتدين من كل من بلدان الهند الصينية الثلاثة .

لقد حققت شعوب الهند الصينية بالتكاتف معا هذا الانتصار التاريخي بثمن باهظ من التضحيات التي قدمها ابناؤها البواسل . وبالتالي ، أصبحت أكثر تصميما على حماية مكاسبها .
وأثناء النظر في البند المعنون الحالة في كموتشيا ، لاحظ وفد بلادى عبر الأيام القليلة الماضية بخيبة أمل أن أحد المندوبين ، دون سبب وجيه ، راق له الاستشهاد بعبارات كبرار الرسميين الجدد في الامبراطورية الصينية فيما يتعلق "بحشع فييت نام ازاء الدول الأخرى فسي

جنوب شرقي آسيا بعد غزوها لكبوتشيا وسيطرتها على لاو " أو " حلم فييت نام بخلق امبراطورية " .
فهذا الوفد يسعى ولا شك الى عودة قوات العم سام للتعاون مع الصين في المنطقة بغية الضغط
عسكريا على دول الهند الصينية . و اذا كانت نية ذلك المندوب هي أن يعلق كل الآمال على
القوات المشار اليها آنفا فهناك قول مأثور في بلادى ينطبق عليه وهو " بالنسبة للفأر ليس هناك
حيوان أقوى من القط " .

وهكذا ، فمن وجهة نظر ذلك الفأر ليس هناك ما هو أقوى من القط الا مبريالي ولكن بيد و أنه
نسي ان القط الا مبريالي تحطمت أسنانه ذات مرة في حقل جردان الهند الصينية .
ان شعوب الهند الصينية الثلاثة تتمتع بذاكرة قوية وما زالت تتذكر أولئك الذين شاركوا
بصفة مباشرة أو غير مباشرة في حرب العدوان ضدها والحقوا بها خسائر فادحة في الأرواح وسببوا
لها المعاناة والدمار والتخريب .

وعلى الرغم من ذلك ، وادراكا لحقيقة ان شعوب المنطقة تتطلع بلهفة الى العيش في جو
تسوده العلاقات الحسنة وحسن الجوار والارتباط بروابط التعاون مع بعضها البعض ، وادراكا أيضا
بأن الأمر لا يمكن أن يقوم على غير ذلك لأنها مجبرة على التعايش في جميع الأوقات ، ترغب بلدان
الهند الصينية الثلاثة بحرارة ان تنسى الماضي وتعمل مع الدول الأخرى من أجل مستقبل أكثر
استقرارا واتساقا حيث يمكن لكل واحد من هذه الشعوب ان يكرس نفسه من أجل تنميته الاقتصادية
والاجتماعية على الوجه الأكمل وفقا للسبيل الذي يختاره كل شعب على أساس الاحترام المتبادل
للاستقلال والسيادة وسلامة الأراضي لكل منها وعدم التدخل في الشؤون الداخلية والسوااة والمنفعة
المتبادلة .

وهذه الروح أعربت بلدان الهند الصينية لبلدان رابطة دول جنوب شرقي آسيا - التي
تشكل معها قلب جنوب شرقي آسيا - عن رغبتها في تعزيز المصالحة والتعاون بين المجموعتين من
البلدان .

وفي الدورة السادسة والثلاثين للجمعية العامة ، قدم نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية
في بلادى نيابة عن بلدان الهند الصينية الثلاثة مذكرة الى الجمعية وردت في الوثيقة A/36/561 ،

تشتمل على المبادئ السبعة التي تحكم العلاقات فيما بين هذه البلدان وبلدان رابطة دول جنوب شرقي آسيا . وأكدت المذكرة على أن هناك عددا من الاختلافات لا يزال قائما فيما يتعلق بتقدير سبب التوترات في المنطقة والوسائل الرامية الى القضاء عليها . وأشارت أيضا الى أن هذا لا يعتبر ولا يجب ان يعتبر عقبة تعترض سبيل قيام المجموعتين من البلدان بجهود مخلصه ومعززة لتخفيف حدة التوترات والقضاء على مثل هذه الاختلافات .

أما بالنسبة لبلدان رابطة دول جنوب شرقي آسيا ، فان سبب التوتر ينشأ عما يطلق عليه الحالة في كموتشيا وعن وجود القوات الفيتنامية في ذلك البلد ، في حين نجد أن بلدان الهند الصينية الثلاثة ، ترى ان السبب الرئيسي للتوترات يرجع الى ما قبل عام ١٩٧٩ ، وينشأ عن سياسة التدخل والعدوان التي يتركبها الامبرياليون ودعاة الهيمنة من الدول العظمى الذين حاولوا في السنوات الماضية اشاعة عدم الاستقرار في المنطقة عن طريق دعم الثوريين المزييفين بالالتفاف حول ما يسمى بالأحزاب الشيوعية في بعض بلدان رابطة دول جنوب شرقي آسيا فسي أنشطتهم المعادية للحكومة - ومحاولة تدبير انقلاب في اندونيسيا في عام ١٩٦٥ مما يعتبر مثالا دامغا على هذا التدخل ؛ وعن طريق دعمهم للأنشطة التخريبية التي يقوم بها عناصر رجعية منفية من لا و وفييت نام وخمير ضد الحكومات الشرعية في البلدان الثلاثة ؛ وعن طريق وضع العقوبات أمام الحوار والمصالحة بين المجموعتين من البلدان واثارة المواجهة فيما بينها .

أما فيما يتعلق بالصين ، فقد قال أحد كبار المسؤولين في القوات المسلحة التايلندية

ما يلي :

(ثم تحدث بالانكليزية)

" دولة عظمى تساند وتوجه أنشطة المتمردين في البلاد ، وهناك اتجاه لتطبيق الأساليب السرية والمكشوفة لدفع امتنا الى موقف قريب من الحرب مع الدول المجاورة ذات الأيديولوجيات السياسية المختلفة " . (" صحيفة نى نيشين " بانكوك ، ٢٦ كانون

الثاني / يناير ١٩٨٢)

(ثم واصل الحديث بالفرنسية)

لقد كانت هناك محاولات لاشاعة عدم الاستقرار وذلك من خلال وضع أعداد هائلة من القوات الصينية على طول الحدود بين الصين ولا و وعلى الحدود بين الصين وفييت نام ، للضغط المستمر على كلا البلدين والابقاء على القواعد العسكرية الأمريكية في المنطقة .

وعَلَّقت صحيفة النيويورك تايمز مؤخرا على البيانات التي ألقاها السيد كاسبر واينبرغر ، وزير دفاع الولايات المتحدة ، خلال زيارته للمنطقة كما يلي :

(ثم تكلم بالانكليزية)

" لا تزال الولايات المتحدة ملتزمة بشكل كامل ، بأمن تايلند تمشيا مع حلف مانيلالعام ١٩٥٤ ، وسوف تنظر واشنطن في تقديم المعونة العسكرية ، اذا طلبت منها ، السى ائتلاف كمبودى جديد مناهض للفييتناميين ، حتى لو بدت من ضمن المعونة الى تايلند " .

(النيويورك تايمز ، ٤ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٨٢ ، ص ٥)

(ثم واصل الكلام بالفرنسية)

ان سياسة التدخل والمواجهة هذه انما تمثل الخطر الرئيسي المحيط بأمن بلدان الهند الصينية والسلم والاستقرار والتعاون في جنوب شرقي آسيا .

وفضلا عن ذلك أكدت المذكرة أيضا على الحاجة الى متابعة الحوار فيما بين مجموعتي الدول ، حوار يمكّن من تعزيز التفاهم والثقة المتبادلة لازالة الاختلافات والسعي معا من أجل استئصال الأسباب التي تهدد استقلال وسيادة الدول ، وبصورة عامة ، للتوصل الى احلال السلم والاستقرار في المنطقة . هذا الحوار يتمشى مع الاعلان الختامي لمؤتمر وزراء خارجية بلدان عدم الانحياز الذي انعقد في نيودلهي في ١٩٨١ والذي حث جميع الدول في المنطقة :

" على أن تجرى حوارا يؤدي الى حل الخلافات فيما بينها واقامة سلم واستقرار

داعيين في المنطقة فضلا عن ازالة تورط القوى الخارجية وتهديداتها بالتدخل " . (A/36/116 ، المرفق ، الفقرة ٨٥)

ومع ذلك ، ما برحت بلدان رابطة أمم جنوب شرقي آسيا حتى الآن ترفض بصورة قاطعة اقتراحات دول الهند الصينية الثلاث وتدعي أن هذه الاقتراحات عبارة عن ذرائع وكليشيهات دعائية . ورغم هذا الموقف السلبي فان بلدان الهند الصينية في سعيها لتعزيز الثقة المتبادلة فيما بين البلدان المجاورة تقدمت في تموز/يوليه ١٩٨٢ باقتراحات جديدة تأخذ في الاعتبار المصالح المشروعة لكل طرف والاهتمامات الخاصة للبلدان الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرقي آسيا . وقدمت هذه المقترحات في رسالة نائب رئيس

مجلس الوزراء ووزير خارجية بلادى بتاريخ ١٥ أيلول / سبتمبر ١٩٨٢ ، الموجهة الى نظرائه في بلدان رابطة أمم جنوب شرقي آسيا . ووزعت هذه الرسالة تحت رقم A/37/477 .

وتبدو البلدان الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرقي آسيا قلقة بوجه خاص بسبب وجود القوات الفيتنامية في كمبوتشيا وتطالب من جانبها بانسحاب هذه القوات الكامل والفوري ، دون أن تأخذ في اعتبارها المصالح الأمنية لدول الهند الصينية الثلاث . وقد أعلنت هذه الدول مرارا وتكرارا بأن وجود القوات الفيتنامية في كمبوتشيا لا يعتبر تهديدا لأمن أية دولة ؛ والغرض منه هو القضاء على تهديد قوات بول بوت وغيرها من زمر خمير الرجعية ، التي تساندها الصين والولايات المتحدة الأمريكية وغيرها من العناصر الرجعية في المنطقة ، لأمن كمبوتشيا .

وفضلا عن ذلك ، فان تايلند ذاتها قد اعترفت بأنه لا يوجد هناك خطر عدوان فييتنامي ضدها . وكان الانسحاب الجزئي لهذه القوات في تموز/يوليه الماضي بادرة حسنة لنواياها .

وقدمت جمهورية كمبوتشيا الشعبية وفييت نام ضمانات بأن القوات الفيتنامية سوف تسحب من كمبوتشيا بمجرد أن يواجه هذا الانسحاب الجزئي بتفهم من قبل البلدان الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرقي آسيا .

وبالإضافة الى ذلك ، من أجل تجنب خطر الأحداث التي لا يمكن التنبؤ بها ولازالة التوتر على الحدود بين تايلند وكمبوتشيا ، فان دول الهند الصينية الثلاث ، آخذة في اعتبارها السيادة التايلاندية ، تقدمت في تموز/يوليه من هذا العام باقتراح جديد لاقامة منطقة أمن على طول الحدود ، تسحب منها أية قوات لا تنتمي الى تايلند أو الى جمهورية كمبوتشيا الشعبية . وهي على استعداد لأن تتوصل الى تفاهم مع تايلند بشأن طريقة الاشراف الدولي وعملية نقل اللاجئين من هذه المنطقة .

وفضلا عن ذلك ، فان تجريد طفمة بول بوت من السلاح ، هي وغيرها من العصابات المسلحة المتفلغلة في صفوف اللاجئين في تايلند ، كاجراء أمني ، هو مسؤولية سلطات ذلك البلد ، لاسيما اذا كانت تدعي بالحياد ، لأن نقلهم الى مكان بعيد عن الحدود سوف يسهل على تايلند رصد أنشطتهم . وان أعمال الاغاثة الانسانية سوف تستخدم بالتالي بطريقة أفضل ، وفق رغبات المتبرعين ، ويمكن بعدئذ اجراء تنسيق أفضل للعودة الطوعية للاجئين تحت اشراف مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين .

وقد دعت الرغبة الدائمة في ايجاد حل لحالة التوتر السائدة في المنطقة مؤخرا دول الهند الصينية الثلاث الى اقتراح عقد مؤتمر دولي بشأن جنوب شرقي آسيا تشارك فيه البلدان التسعة في المنطقة - وهي بلدان الهند الصينية الثلاث والبلدان الخمسة في رابطة أم جنوب شرقي آسيا وبورما - وكذلك الدول الست من خارج المنطقة - وهي الاتحاد السوفياتي والهند وفرنسا وبريطانيا العظمى والصين والولايات المتحدة الأمريكية - وبالإضافة الى ذلك يدعى الأمين العام للأمم المتحدة أو ممثله بصفة شخصية .

وباقترح عقد مثل هذا المؤتمر فان بلدان الهند الصينية قد أخذت في الاعتبار ليس فقط مبادئ وأهداف حركة عدم الانحياز بل كذلك الممارسة التي تتبعها الهيئات الدولية الأخرى ، مثل منظمة الوحدة الإفريقية وجامعة الدول العربية ومنظمة الدول الأمريكية ، التي أكدت دوما على أن تسوية المشاكل الإقليمية تقع بالدرجة الأولى على عاتق الدول في المنطقة المعنية . ومثل هذا الاجتماع يتمشى تماما مع مبدأ التسوية السلمية للنزاعات الذي نادى به الميثاق .

ولا يعقد هذا المؤتمر الا اذا توصلت البلدان المعنية مباشرة - أي البلدان الأعضاء في رابطة أم جنوب شرقي آسيا وبلدان الهند الصينية - الى اتفاق حول المشاركة وجدول الأعمال ومكان وتاريخ عقد هذا المؤتمر . وهكذا فاننا لا نفرض على أحد شيئا . ان تجارب السنوات الماضية قد أوضحت أن عقد أي مؤتمر دولي لن يكون مفيدا الا اذا وافقت عليه الأطراف المعنية مباشرة وشاركت فيه . أما تنظيم أي شيء وعقده ضد رغبتها أو في غيابها فانه سوف يؤدي الى طريق مسدود . وهذا ما ينطبق على ما يسمى بالمؤتمر الدولي المعني بكمبوتشيا الذي عقد في ١٩٨١ .

ان ما نسعى اليه هو الحوار مع البلدان الأخرى في المنطقة ومع هؤلاء الذين يمثلون تهديدا لنا . ولا نريد ، كما يبدو للبعض ، أن نصل الى تفاهم مع بلدان رابطة أم جنوب شرقي آسيا موجه ضد الصين أو الولايات المتحدة ، كما أننا لا نريد هم أن يدخلوا في تواطؤ مع هذين البلدين ضدنا . واننا نلاحظ بيان هذين البلدين بأنهم يودون البقاء على الحياد . ولكن من المهم أن نذكرهما بأن الحياد يتضمن جانبيين أساسيين ، ألا وهما الاحكام والانصاف . وبمعنى آخر فان من يعلن أنه محايد ، أو من يود أن يفعل ذلك ، لا بد له من أن يلتزم بهذين المبدأين . ويجب ألا يكون هناك محاباة لأحد الطرفين بما يضر بالطرف الآخر ، وما يعطى لأحد الطرفين يجب أن يعطى للآخر . هذا هو مفهومنا للحياد .

(السيد سريشيراث ، جمهورية لاو
الديمقراطية الشعبية)

وفي السنوات الماضية ، ما برحت بلدان الهند الصينية الثلاثة تبذل الجهود كي تدخل في حوار مع بلدان رابطة شعوب جنوب شرقي آسيا كي يتسنى لها معا ايجاد الوسائل لضمان أمن واستقلال وسيادة كل بلد ووحدته الإقليمية ومنع استخدام أراضي أي بلد في أغراض معادية لبلد آخر . وهذا دليل على نوايانا الحسنة ورغبتنا في استعادة السلم والاستقرار والتعاون في جنوب شرقي آسيا .

ومما يشجع أن الحوار قد بدأ بين مجموعتي البلدان في هذه المنطقة ومن المهم أن نحافظ ونكثف من جو هذا الحوار والانفراج أو على الأقل لا نفعل شيئا يؤدي الى تدهوره .

ويأمل وفدي أن تلقى جهود بلدان الهند الصينية الثلاثة تفهم المجتمع الدولي وأن تساعدنا كل البلدان التي تود مثلنا أن ترى السلم والاستقرار في منطقة جنوب شرقي آسيا على خلق الظروف المؤاتية لتبادل وجهات النظر بروح التفاهم والتعاون بهدف احراز التقدم نحو تسوية كل المشكلات التي تتصل بالعلاقات بين مجموعتي البلدان والمشاكل الإقليمية .

ويأمل وفدي أن تقوم الأمم المتحدة باسهام ايجابي في قضية السلم والاستقرار في جنوب شرقي آسيا .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لقد استمعنا الى المتحدث الأخير في هذه المناقشة حول هذا البند . ولم يقدم مشروع قرار ، وأن مقدمي البند بعد مشاورات اقترحوا أن تؤجل دراسة هذا البند المعنون " مسألة السلم والاستقرار والتعاون في جنوب شرقي آسيا " ، وأن يضمّن هذا البند جدول الأعمال المؤقت للدورة الثامنة والثلاثين للمجمعية العامة .

وسأعتبر ذلك بمثابة عدم وجود اعتراض على هذا المقترح ؟

وقد تقرر ذلك .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : وبهذا نكون قد انتهينا من نظر البند ٣٥ .

رفعت الجلسة الساعة ١٣ / ٣٥